

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٣٦

الأربعاء، ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين/السيد إيتشيف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهديف
	الأرجنتين	السيدة بير سيفال
	أستراليا	السيدة كنج
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد سالفو
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد ندغريهي
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد كاريرا كاسترو
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لو كاس
	المغرب	السيد بوشعرة
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

## جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بمايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2013/139)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

## المسألة المتعلقة بهاييتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق  
الاستقرار في هاييتي (S/2013/139)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، ادعو ممثلي إسبانيا وأوروغواي والبرازيل وبيرو وشيلي وكندا والمكسيك وهاييتي واليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب على طاولة بوجود معالي السيد فيرناندو كاريرا - كاسترو، وزير خارجية جمهورية غواتيمالا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيغل فيشر، نائب الممثل الخاص للأمين العام والرئيس المؤقت لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، ادعو السيد توماس ماير - هارتينغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت أئتيه أعضاء المجلس إلى الوثيقة التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي. S/2013/139 اعطي الكلمة الآن للسيد نيغل فيشر.

السيد فيشر (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أحظى بهذه الفرصة لاطلاع مجلس الأمن على ما استجد من تطورات في

هاييتي وان أشارك في هذه المناقشة لأعمال بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي.

ويحدد مرفق تقرير الأمين العام المعروف على المجلس (خطة توطيد بعثة الأمم المتحدة، على النحو المتفق عليه مع حكومة هاييتي. وتحدد S/2013/139) الخطة الاهداف الرئيسية للأعوام الثلاثة المقبلة الرامية إلى تعزيز الأمن وسيادة القانون وإدارة الانتخابات وتحديث المؤسسات، وهي، إذا تحققت، ستمكن بعثة الأمم المتحدة من مواصلة عملية التوطيد التي عكفت عليها بالفعل.

وعلى نحو ما حدده الأمين العام في تقريره، فإن الفترة قيد الاستعراض لا تزال فترة عصيبة بالنسبة لهاييتي، على الصعيد السياسي وللسكان هاييتي على السواء.

وانخفض معدل النمو الاقتصادي السنوي كثيرا عن المستويات المتوقعة. وتفاقت معدلات البطالة المرتفعة بفعل عاصفتين مداريتين شديتين وموجات جفاف على الصعيد الإقليمي، الأمر الذي أدى إلى تفاقم المستويات العالية لانعدام الأمن الغذائي الذي تعاني منه الكثير من الأسر المعيشية. وكان الإنتاج الزراعي الأشد تضررا.

وردت الحكومة على وجه السرعة بإعلان حالة الطوارئ لتسريع صرف الأموال من أجل تلبية الاحتياجات الطارئة. وتم إصدار نداء طوارئ متواضع بدعم من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء وكانت الاستجابة له مشجعة. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة الإنتاج الزراعي وحماية البيئة باعتبارهما من الأولويات الوطنية لعام ٢٠١٣.

والتقدم مستمر في إيجاد حلول بديلة للهاييتيين المشردين الذين ما زالوا يقيمون في مخيمات. وأعداد المشردين تواصل انخفاضها، ولكن أوضاع السكان المتبقين في المخيمات تزداد

المقرر إجراء الانتخابات البلدية والمحلية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وفي ظل عدم إجراء هذه الانتخابات، شهدنا في العام المنقضي حل نحو ١٣٠ حكومة بلدية منتخبة لتحل محلها حكومات معينة من قبل الرئاسة.

وعلى المستوى التشريعي، انتهت فترة ولاية ثلث أعضاء مجلس الشيوخ في هايتي في أيار/مايو من العام الماضي، وهو ما يعرقل سير عمل هذه الهيئة بدرجة كبيرة. ولا تزال مسألة ما إذا كانت فترة ولاية ثلث آخر من أعضاء مجلس الشيوخ ستنتهي في أوائل عام ٢٠١٤ أم في مطلع عام ٢٠١٥ مسألة غير محسومة وموضع خلاف حاد.

(تكلم بالإسبانية)

وإجراء انتخابات ذات مصداقية في عام ٢٠١٣ أمر بالغ الأهمية لأنه سيمكن من تقوية المؤسسات الديمقراطية في هايتي وتعزيز سيادة القانون وتلبية الاحتياجات الملحة للمواطنين في هايتي في مجالات حاسمة بما في ذلك الحماية الاجتماعية والعمالة.

وبالأمس، التزم الرئيس، من خلال أحد مستشاريه، بإنشاء مجلس انتخابي مؤقت قبل عيد الفصح. ومع ذلك، فإن إنشاء المجلس الانتخابي لن يشكل سوى خطوة أولى نحو إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع.

وبعثة الأمم المتحدة، شأنها في ذلك شأن كل شركاء هايتي على أرض الواقع، تحث جميع الأطراف السياسية على توحيد صفوفها بروح تعزيز التعاون للتوصل إلى اتفاق على الحد الأدنى من التدابير اللازمة لضمان إجراء الانتخابات قبل نهاية العام. وسيشمل ذلك، في جملة أمور، الاتفاق على طريقة إجراء الانتخابات وموعدها واستجلاء موعد انتهاء فترة ولاية أعضاء مجلس الشيوخ وإقرار قانون انتخابي وقانون بشأن

سوءا في ظل تقلص الموارد الإنسانية وإنهاء الشركاء التنفيذيين الدوليين لعملياتهم.

ووباء الكوليرا لا يزال مستمرا. وقد أمكن خفض معدلات الوفيات والإصابات كثيرا عن معدلات الذروة، وإن كانت الزيادة في انتشار المرض مؤخرا تبعث على القلق. وأطلقت الحكومة خطة وطنية للقضاء على الوباء، بدعم من مبادرة الأمين العام ولكن هناك حاجة إلى تمويل إضافي كبير. كما واصلت الحكومة بذل جهودها الرامية إلى جذب المستثمرين وتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل. وفي الآونة الأخيرة، أطلقت مبادرة جديدة لخفض الزمن اللازم لتسجيل الأعمال التجارية الجديدة خفضا كبيرا.

والوضع الأمني لا يزال مستقرا نسبيا في مجمله. ومع ذلك، فقد أسهمت الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة في زيادة الاحتجاجات العامة. وانخفض عدد حالات الاختطاف ولكن معدلات جرائم القتل ارتفعت. ويرجع ذلك بصفة خاصة إلى أعمال العنف بين العصابات في أجزاء من بور - أو - برانس.

وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، فإن الفترة قيد الاستعراض شهدت جمودا في المجال السياسي، والذي تجسد في عدم إحراز تقدم في إنشاء المجلس الانتخابي الذي سيشرف على الانتخابات التشريعية الجزئية والمحلية، والتي تأخرت ١٦ شهرا عن موعدها حتى الآن. وعلى الرغم من اتفاق ٢٤ كانون الأول/ديسمبر الذي توسط فيه التحالف الديني، أديان من أجل السلام، وما تبعه من نقاش حاد، لا تزال هناك خلافات كبيرة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والمجلس الأعلى للقضاء.

وتجدر الإشارة إلى أسباب الأهمية الحاسمة لإجراء الانتخابات في هايتي الآن. فعلى الصعيد المحلي، كان من

وبخصوص مسألة الحوكمة الرشيدة، فإن الخطوات التي اتخذها رئيس الوزراء مؤخرا لمكافحة الفساد تثلج الصدر. ومن شأن التعجيل باعتماد القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد وإجراءات المشتريات والمناقصات المعروضة الآن على البرلمان تعزيز الإجراءات القانونية الواجبة وتشجيع الاستثمار.

وأخيرا، يُتوخى في خطة تركيز الأنشطة إجراء مزيد من الخفض في قوام بعثة الأمم المتحدة في هايتي من الأفراد النظاميين، وذلك في إطار الدمج العام للبعثة لتتحول تدريجيا إلى بعثة ذات نطاق أصغر وتكلفة أقل.

في بداية عرضي، أشرت إلى وباء الكوليرا المستمر والارتفاع في الحالات مؤخرا. كما ذكرت الخطة الوطنية التي أطلقت مؤخرا للقضاء على الكوليرا، بدعم من مبادرة الأمين العام التي أعلنت في كانون الأول/ديسمبر. ونحن، في أسرة الأمم المتحدة، ملتزمون بالدعم المستمر للخطة الوطنية وبمضاعفة الجهود، مع الشركاء، لتعبئة الموارد الإضافية الكبيرة اللازمة لمكافحة الكوليرا ولتحسين المياه والصرف الصحي وتعزيز شبكة الرعاية الصحية الوطنية. والهايتيون لا يتوقعون ما هو أقل من ذلك.

كما تلتزم قيادة البعثة بضمان احترام وإنفاذ سياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح مطلقا تجاه ارتكاب موظفينا للاستغلال والاعتداء الجنسيين. فمن الأمور الضرورية لسمعتنا أن يكون سلوك موظفينا متماشيا مع أعلى المعايير وأن يجري اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة لمنع الاعتداء والتحقيق في الادعاءات وفرض تدابير تأديبية حيثما يوجد داع لذلك.

(تكلم بالفرنسية)

لقد واجهت عملية تحقيق الاستقرار في هايتي عددا من الصعوبات خلال الفترة الزمنية قيد النظر. ومع ذلك، ما زلت مقتنعا بأن هايتي يمكنها إحراز تقدم كبير في التغلب على

الأحزاب السياسية وتمويلها، وكذلك الاتفاق على طريقة عمل المجلس الانتخابي.

(تكلم بالإنكليزية)

وقد أصبح إحراز تقدم بشأن الانتخابات أداة لقياس التقدم المحرز نحو إرساء ثقافة سياسية أكثر شمولاً لمعالجة التحديات المؤسسية والإنمائية. ولكن هايتي تواجه تحديات كثيرة بخلاف العملية الانتخابية. وإدراكا من حكومة هايتي وبعثة الأمم المتحدة للترباط بين الاستقرار والأمن والتنمية، فقد اتفقتنا على خطة تخضع لشروط معينة لتركيز أنشطة البعثة. والخطة مرفقة بتقرير الأمين العام

وخطة تركيز أنشطة البعثة تحدد أربع مهام أساسية موكلة إليها يتعين إنجازها بالعمل مع الحكومة، وبطبيعة الحال، بالتعاون مع غيرها من الشركاء الوطنيين والدوليين. وهذه المهام هي، أولا، التطوير المتسارع للشرطة الوطنية الهايتية، وثانيا، تعزيز الهيئة الانتخابية الدائمة بمجرد إنشائها، وثالثا، تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، مع إعطاء الأولوية لتعزيز الآليات الأساسية للمساءلة والرقابة، ورابعا، دعم الإصلاحات الرئيسية في مجال الحكم على الصعيدين الوطني والمحلي، وكذلك مساعدة أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين على التوصل إلى توافق في الآراء حول العمليات السياسية الشاملة للجميع والإصلاحات المؤسسية - باعتبارها جميعا شروطا لازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي ستعود بالنفع على غالبية المواطنين في هايتي.

وتحدد الخطة لكل مجال من المجالات الأربعة عددا محدودا من النقاط المرجعية التي يمكن تحقيقها واقعا بحلول عام ٢٠١٦. والخطة تخضع، بطبيعة الحال، لعدد من الشروط، بما في ذلك النقل التدريجي للمسؤولية عن حفظ الأمن إلى السلطات الهايتية، وكذلك زيادة استقلال السلطة القضائية.

الماضية. وتذكرنا استنتاجاته الصريحة بالعمل الشاق الذي لا يزال يتعين علينا القيام به.

كما لاحظ المجلس في كانون الثاني/يناير، فإن تنظيم انتخابات محلية وبلدية وبرلمانية، حرة ونزيهة وشاملة وذات مصداقية بنهاية عام ٢٠١٣، أمر بالغ الأهمية. ويعوق عدم تنظيم هذه الانتخابات، الاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويشكل تعيين البرلمان الهايتي لمثليه الثلاثة في المجلس الانتخابي الانتقالي الدائم الأسبوع الماضي، خطوة مهمة إلى الأمام، ونتمنى أن تُتبع بسرعة بالإجراءات الضرورية لتحديد موعد الانتخابات التي تأخر تنظيمها. وسيطمئن التقدم المحرز على هذه الجبهة المجتمع الدولي والشعب الهايتي على التزام الحكومة بالديمقراطية والشفافية والحكومة الجيدة. ويمكن تحويل الاهتمام بعد ذلك بجدية إلى خلق فرص العمل عمل والتصدي لانعدام الأمن الغذائي والاستعداد للكوارث الطبيعية المقبلة.

يتمثل المجال الآخر المثير للقلق في مجال الأمن. وبلا شك، يتعين أن تشكل قدرة واستدامة الشرطة الوطنية الهايتية، الأولوية القصوى الوحيدة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتشكل القدرة على نقل المسؤولية الأمنية الكاملة، شرطا مسبقا لإجراء المزيد من التخفيض في قوات البعثة، وسحبها المحتمل. ومما يشجعنا الشراكة القوية بين البعثة والشرطة الوطنية الهايتية، وجهود الدعم المبذولة بخصوص تلك الأولوية الهامة.

بالانتقال إلى إعادة البناء، يشجعنا التقدم الذي أحرز منذ زلزال ٢٠١٠. ونشير بشكل خاص إلى أن العدد الإجمالي للأشخاص المشردين الذين سعوا لإيجاد مأوى في المخيمات قد انخفض إلى ٣٥٧ ٠٠٠ شخص. ونتوقع من البعثة مواصلة العمل مع حكومة هايتي والشركاء الدوليين من أجل إيجاد حلول دائمة لإيواء وحماية الأشخاص الضعفاء الذين لا يزالون في المخيمات.

الانقسامات السياسية وهي ستفعل ذلك عن طريق إجراء الإصلاحات اللازمة والهامة في الساحة المؤسسية وكذلك في مجال سيادة القانون وتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الملحة لمواطنيها.

وتجاوز المأزق السياسي الراهن أمر حاسم لتوطيد الديمقراطية في هايتي. وبعثة الأمم المتحدة، التي وافقت حكومة هايتي على خطة تركيز أنشطتها، مستعدة لدعم هايتي في الاضطلاع بمسؤولية متزايدة عن أمنها القومي وأمن مواطنيها وللمساعدة في إيجاد توافق في الآراء حول عملية ديمقراطية شاملة للجميع وإصلاحات مؤسسية وتهيئة بيئة مواتية لتحقيق التنمية الاقتصادية ورفاه.غالبية الهايتيين

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد فيشر على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة رايس (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام والرئيس المؤقت لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي السيد فيشر، على إحاطته الإعلامية، والسفير غسبار من هايتي على الانضمام إلينا اليوم. إننا نقدر انخراطه وشراكته.

اجتمعنا خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي (انظر S/PV.6842) في هذه القاعة، مع بعض التفاؤل بشأن الأشواط العملاقة التي قطعها الشعب الهايتي في اتجاه إعادة بناء بلده، بما في ذلك تعيين رئيس وزراء جديد، وزيادة دور المرأة وإدخال تعديلات دستورية من أجل تعزيز سيادة القانون والديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر. واتفق اليوم، الممثل الخاص بالنيابة فيشر مع ملاحظات الأمين العام، التي مفادها بأن هايتي قد أضاعت فرصة لتحقيق تقدم حقيقي على مدى الستة أشهر

للشعب الهايتي وتصميمه. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بمساعدة هايتي على بناء مستقبل أكثر إشراقا والاستفادة من إمكاناتها الكاملة.

**السيد مسعود خان** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):

أشكركم سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة، السيد نايجل فيشر، على إحاطته الإعلامية الثاقبة.

تؤيد باكستان تأييدا كاملا الجهود الرامية إلى الانتقال بهايي في اتجاه تحقيق السلم والتقدم، الذي يشكل الهدف الجماعي للشعب الهايتي، والمجلس والمجتمع الدولي. لقد قطع الشعب الهايتي الشجاع والصامد أشواط مهمة في اتجاه تحقيق الاستقرار والتنمية. وعكس الزلزال المدمر الذي وقع في عام ٢٠١٠، مسار المكاسب التي تحققت على مدى سنوات عديدة. ومما يثلج الصدر بروز هايتي جديدة وواعدة من رحم هذه المأساة. ولا تزال التحديات قائمة، لكن عزم الشعب الهايتي على اتخاذ إجراءات جماعية، لإعادة بناء بلده أقوى.

حققت هايتي خلال العام الماضي، إنجازات سياسية هامة من خلال تشكيل حكومة جديدة وإصدار تعديلات دستورية وإنشاء المجلس الأعلى للقضاء. وهذا العام، وتشكل عمليتا انتخاب رئيسي مجلسي الشيوخ والنواب، تطورين هامين. وسيؤدي تحسن العلاقات بين السلطة التنفيذية والبرلمان إلى تحقيق المزيد من التقدم السياسي في البلد.

ونرحب بتعهد الرئيس الهايتي إجراء انتخابات في عام ٢٠١٣. وستساعد الانتخابات على تنشيط المؤسسات الديمقراطية للبلد. وهايتي بحاجة إلى المساعدات الدولية لإدارة عملياتها الانتخابية. إننا ندعم تقديم الأمم المتحدة مساعدة للسلطات الهايتية من أجل تولي المسؤولية الكاملة عن إدارة العملية الانتخابية بحلول عام ٢٠١٦.

وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى القضاء على الكوليرا، نشيد بالأمين العام لإلتزامه الشخصي بالمسألة، وندعم تعيين السيد بول فارمر مستشارا خاصا معنا بالطب المجتمعي والدروس المستفادة من هايتي.

وترحب الولايات المتحدة بخطة الأمين العام المتعلقة بتوطيد البعثة على أساس الأوضاع القائمة (S/2013/139، المرفق) وتركيزها على المجموعة الأساسية للمهام الموكلة، المقرر تنفيذها بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء الدوليين والأهم من ذلك حكومة هايتي. والخطة هي وثيقة قابلة للتعديل، ستتطور استجابة للتطورات الميدانية، إلى جانب إدخال تعديلات على ولاية البعثة. ونتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس لتنقيح الخطة في الأشهر القادمة.

أخيرا، أود أن أشدد على تقديرنا ودعمنا للبعثة. كل يوم، يعمل أولئك الذين يخدمون في بعثة الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع الشعب والحكومة الهايتيين لتعزيز مؤسسات البلد، وتوفير الأمن، وحماية حقوق الإنسان، ومعالجة التحديات مثل حالات الإخلاء القسري والعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس. وتضطلع البعثة بمسؤولية كبيرة، ونحن مدينون للعمل الدؤوب للبعثة.

ومع ذلك نصر بأن أية حالة استغلال جنسي واعتداء من طرف موظفي الأمم المتحدة، أمر غير مقبول. ونتوقع اتخاذ إجراءات مستمرة من جانب رئاسة البعثة لضمان عدم السكوت على مثل هذه الانتهاكات.

ولا يسعنا أن ندع الانتكاسات تجعلنا نغفل الهدف الأهم، المتعلق بالتوصل إلى الاكتفاء الذاتي، وتحقيق دولة مستقرة وآمنة، يتمتع فيها جميع المواطنين بالحريات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وتوفير الطعام والمأوى والخدمات الأساسية. ولا تزال ثمة مشاكل خطيرة، ولكن هايتي آخذة تدريجيا في المضي قدما بمساعدة البعثة والشركاء الدوليين والعمل الشاق

للأمين العام، السيد نايجل فيشر، وأشكره على إحاطته الإعلامية الزاهرة بالمعلومات وعرضه تقرير الأمين العام (S/2013/139). في الوقت الذي نركز فيه على عمله في قيادة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، نأمل أيضا أن يتم تعيين ممثل خاص جديد بمقدوره مواصلة العمل مع الحكومة الهايتية لتنسيق الجهود بغية استتباب الأمن وإحلال السلام واستعادة العدالة واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة في هذا البلد العزيز. وستشرف أمريكا اللاتينية بتكليف ممثل من المنطقة بتلك المسؤولية.

كما أود أن أشدد على أن وفد بلدي يؤيد تأييدا تاما البيان الذي سيدي به الممثل الدائم لأوروغواي بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي.

وأود أن أؤكد مجددا التزام الأرجنتين الثابت فيما يتعلق بإعادة بناء مؤسسات هايتي، وإرساء الديمقراطية وتحقيق التنمية فيها. وإذ أن الأرجنتين دأبت منذ وقت طويل على دعم الحكومات الديمقراطية في هايتي، كان عام ٢٠٠٤ منعطفا حاسما في هذا الصدد. ففي تلك السنة، أدت التحديات الاجتماعية والمؤسسية والمتعلقة بالمرافق الأساسية، جراء الفقر الهيكلي الذي عانى منه البلد، إلى الأزمة السياسية والمؤسسية الناجمة عن إزاحة الرئيس أريستيد. وذلك هو ما دفع المجتمع الدولي إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي - بعثة شكلت في مجموعها ولأول مرة من بلدان منطقتنا. وتساهم الأرجنتين في البعثة بـ ٥٧٣ من الأفراد العسكريين و ١٤ من أفراد الشرطة.

وبالمثل، ومنذ بدء أول نشاط من أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الإقليمي بغية تحقيق الاستقرار في هايتي ضمن إطار البعثة، أطلقت بلدان المنطقة مبادرات واسعة النطاق في مجال التعاون التقني في مختلف مجالات النشاط. وخلال الفترة الفاصلة بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٢،

شاركت باكستان في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في هايتي منذ سنة ١٩٩٣. في الوقت الحاضر، تخدم وحدة شرطة مشكلة من باكستان تضم ١٣٩ فردا في هايتي. وتنفذ جميع عناصر البعثة ولاية صعبة في ظل ظروف صعبة. ونأمل ألا يؤثر تخفيض العنصر العسكري في البعثة، على الحالة الأمنية في ذلك البلد. وتؤكد الاضطرابات التي وقعت في بعض مناطق البلد، ضرورة أن تظل البعثة حيوية وقادرة على مواجهة الحالات الناشئة.

وقدم تقرير الأمين العام قيد النظر اليوم (S/2013/139) خطة توطيد البعثة على أساس الأوضاع القائمة. وتنطوي على تقليص أنشطة البعثة لتشمل المهام الرئيسية المرتبطة بمجالات الأمن والحوكمة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ونحن نتفق مع النهج المتعلق بالعمل وفق مجموعة من المعايير لقياس الاستقرار والتقدم العام. ويتمثل أحد أهم الجوانب في تطوير الشرطة الوطنية الهايتية. ويشكل نجاح برنامج التدريب الذي مدته خمس سنوات وتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية، شرطا مسبقا للانسحاب المحتمل للبعثة من هايتي.

ويتعين أن تبرز مناقشة اليوم التحدي المتعلق بمعالجة الحالة الإنسانية في هايتي. إن وباء الكوليرا المنتشر حاليا، وانعدام الأمن الغذائي وحالة الضعف الكبير أمام الكوارث الطبيعية، تزيد من التحدي الإنساني. إننا ندعو إلى زيادة التنسيق والتماسك بين مختلف الأطراف الفاعلة، العاملة في مجال العمل الإنساني. كما أننا نحذر من فتور همة الجهات المانحة، الذي يمكن أن ينجم عن طول الأزمة، مثل تلك التي تواجهها هايتي.

إن باكستان تؤيد سيادة هايتي وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. ولا نزال شريكا صادقا لشعب هايتي في سعيه لتحقيق السلم والأمن والاستقرار والتقدم.

**السيدة بيرسيغال (الأرجنتين)** (تكلمت بالإسبانية):  
باديء ذي بدء، أود أن أرحب بالممثل الخاص بالنيابة

خلف الآلاف في مخيمات المشردين داخليا ودمارا هائلا للمرافق الإدارية والتعليمية والصحية. ومنذ ذلك الوقت، اضطرت هاييتي للتصدي للآثار المدمرة لإعصار ساندي والعاصفة المدارية إسحاق، اللذين ألحقا أضرارا كبيرة بالبلد، لا سيما في القطاع الزراعي، ولا يزالان يشكلان تحديات هائلة.

غير أن هاييتي، وعلى الرغم من هذه الشدائد التي أكدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آخر تقاريره، ما زالت تحرز التقدم، وتتجلى بعض الأمثلة على ذلك في مجال البناء، إذ أن نحو ٨٠ في المائة من الأبناس البالغ حجمها ١٠ ملايين متر مكعب أُزيلت من المنازل و ٢٠ في المائة منها أُعيد تدويره. وخلال عامين، عاد مليون شخص إلى ديارهم، وتم إيجاد ٤٠٠ ٠٠٠ فرص عمل، ٤٠ في المائة منها للنساء. واستفاد العديد من الطلبة وقيادات المجتمعات المحلية من التدريب في مجال أنشطة التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والحد منها. أما الجهود المتعلقة بحماية البيئة فقد تم إيصالها من خلال البرامج، لا سيما في المناطق الضعيفة، التي تشكل مجالا ما زالت النساء فيه يقمن بدور رئيسي. بما أمّن يشارك مباشرة في مشاريع إعادة التحريج.

غير أن الديمقراطية والحكم الرشيد، كما قال الرئيس السابق للبعثة، السيد ماريانو فيرنانديث، في إحاطاته الإعلامية، لا يزالان مسألتين مثيرتين للاهتمام في هاييتي. فالحالة السياسية الراهنة في هاييتي آخذة في الاستقرار، على الرغم من أنها ما زالت هشة، وهي واعدة لكن يجب تعزيزها. والقدرات السياسية يجب تعزيزها، ومؤسسات الدولة يجب إعادة بنائها، مثلما ينبغي تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية واجتذاب الاستثمار. وفي ذلك السياق، يكتسي إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية هذا العام، ٢٠١٣، أهمية حيوية لإعادة بناء قدرات الدولة واستعادة سيادة القانون، على المستويين المحلي والوطني. ومما لاشك فيه أن التقدم قد أحرز

شاركت الأرجنتين، إلى جانب بلدان أخرى من المنطقة والمنظمة الإقليمية اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، في أكثر من ١٧٢ من المشاريع التي تعزز الأبعاد الاجتماعية للتعاون. وأغلب هذه المشاريع استهدف تحسين الأمن الغذائي وإتاحة فرص التمتع بالحقوق الأساسية في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي، وفي الميدان السياسي والاجتماعي، والإسكان، وحقوق الطفل والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة.

كما أحرز تقدم كبير في مجال التعاون الإقتصادي، بإنجاز مشاريع لدعم التكنولوجيا والإنتاج، لا سيما في القطاع الزراعي، وفي تعزيز المرافق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. وفي أعقاب الدمار الذي حلفه زلزال عام ٢٠١٠، اتسع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنطقة، ليس من حيث زيادة الأموال الممنوحة إلى هاييتي فحسب، وإنما أيضا فيما يتعلق بالتحديات المتعلقة بالتنسيق الناجمة عن وجود بلدان من أمريكا اللاتينية هناك. وتتفق الأرجنتين مع الأمين العام عندما يقول في تقريره إن البعثة ما زالت عاملا حاسما لإنشاء بيئة آمنة ومستقرة في هاييتي، تمهد السبيل إلى إيجاد زخم نهائي صوب تحقيق التنمية. ولذلك السبب نؤيد استمرار وجود البعثة على أساس الولاية التي كلفها بها مجلس الأمن، مادامت حكومة هاييتي ترغب في ذلك.

وأود أن أتناول بعض المسائل الرئيسية. أولا، نود أن نسلط الضوء على جهود المجتمع والحكومة الهايتيين للتصدي لآثار زلزال عام ٢٠١٠. فتلك الكارثة غير المسبوقة تسببت في مشاكل جديدة وفريدة للتحديات القائمة التي يعاني منها البلد. وقد أضر الزلزال وعواقبه الإنسانية والاقتصادية والبيئية بأكثر من ٣,٥ مليون نسمة - ثلث السكان - مات منهم ٢٢٢ ٥٧٠، وجرح ٣٥٠ ٠٠٠ وشرد ٢,٣ مليون شخص، بمن فيهم أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من الأطفال والشباب، مما

أحوال معيشية لائقة لمن لا يزالون يعيشون في المخيمات، وتعزيز برامج العودة. لكن النداء الموحد لعام ٢٠١٢، وفقا لتقرير الأمين العام، أنهى السنة محققا ٤٦ في المائة من مستوى التمويل لديه، مع انخفاض عدد المنظمات غير الحكومية الدولية المتواجدة في هايتي بنسبة ٥٧ في المائة منذ عام ٢٠١٠.

وتتناقض تلك الأرقام حقا مع مسؤوليتنا على المستويين الدولي والإقليمي لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية في هايتي.

سمعنا مؤخرا مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ترحب في بورت - أو - برانس بمبادرة محاكمة الدكتاتور السابق لهايتي، جان كلود دوفالبيه. وأدين دوفالبيه، الذي كان يعرف أيضا باسم "بيبي دوك"، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك قتل أو نفي أكثر من ٣٠.٠٠٠ شخص خلال فترة حكمه. علاوة على ذلك، قال الخبير المستقل السيد ميشيل فورست، في تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، إن من بين العوامل التي تهدد قيام ديمقراطية فعالة في هايتي، الاعتبارات السياسية أو الحزبية في تعيين القضاة، وضعف الجهاز القضائي وتفشي الإفلات من العقاب. في هذا الصدد، أفاد بأن الأوضاع في السجون لم تتحسن، وأن معاملة السجناء لا تزال قاسية ومهينة ولاإنسانية. ولاحظ الخبير أنه تقع في كثير من الأحيان حوادث تنم عن وحشية الشرطة وتحرشها، وأعرب عن اعتقاده بأن الإفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب دلت على عودة الخوف بين السكان وأن على السلطات التصرف بحزم لحل هذه المشكلة.

علاوة على ذلك، فإننا نشعر بالقلق لأن التمويل المتاح من أجل تطوير الشرطة الوطنية الهايتية لا يزال غير كاف. إن الشرطة إحدى المؤسسات الرئيسية لأحزاب التقدم افي مجال تحقيق الاستقرار، لأنها مسؤولة عن الحفاظ على الأمن. وبالمثل، من الأهمية بمكان تعزيز المؤسسات الهايتية بهدف تحسين

فيما يتعلق بمعايير حماية أشد الفئات ضعفا، مثلا، من خلال قانون لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة سن في البرلمان وأقره الرئيس. ومشروع القانون الذي اتفقت عليه جميع الأحزاب السياسية، الرامي إلى القضاء على العنف ضد النساء، لا يزال معروضا على الحكومة، التي صدقت أيضا على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بحقوق الإنسان قدمت تقريرا إلى لجنة حقوق الطفل في جنيف.

بيد أن الشرطة الوطنية الهايتية، وإن كانت تتوطد باستمرار وعلى نحو تدريجي، غير قادرة على تولى كامل المسؤولية عن استتباب الأمن الداخلي وكفالاته في جميع أرجاء البلد. وفي ذلك السياق، تضطلع البعثة، إلى جانب أفرادها العسكريين وأفراد الشرطة لديها، بدور حيوي في الحفاظ على الأمن والاستقرار في البلد. ويجب على الأمم المتحدة، في إطار العمل مع المجتمع الدولي، أن تواصل تزويد هايتي بما يلزم من قدرات مالية وتقنية ولوجستية لتمكينها من المضي قدما صوب تحقيق الاستقرار النهائي. وكما ورد في تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن هايتي، علاوة على ما أحرزته من تقدم في السنوات الأخيرة، ما زالت تعاني العديد من الاحتياجات وتواجه المسألة الهامة المتمثلة في بناء قدرات الدولة، التي لا يمكن تلبية احتياجات السكان بدونها. وأود أن أذكر رقما واحدا فقط، على سبيل المثال لا الحصر، إذ تتمثل إحدى المسائل البالغة الأهمية في تدهور الحالة المتعلقة بالأمن الغذائي، مما يؤثر على ما لا يقل عن ٢,١ مليون نسمة، سيعرضون للخطر على نحو حقيقي من حيث التغذية ما لم تتخذ الخطوات اللازمة لمعالجة المشكلة في الوقت المناسب.

إننا ندرك بأن الوقت قد حان لتوطيد التقدم المحرز في مجال إعادة التوطين، ولتحقيق ذلك الهدف، نعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يجدد جهوده لدعم الحكومة الهايتية لضمان

الحكومة والشعب في هايتي. فيما يتعلق بأنشطة بعثة، نرحب بتقديم أول مسودة لخطة تركيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبأن الخطة تحظى بتأييد حكومة هايتي. ونحن نفهم أنه يجب وضع خطة في إطار ولاية البعثة على أساس تطور الأوضاع في الميدان. في هذا الصدد، نعتقد أن الإجراءات المتعلقة بالإدارة ينبغي أن تسهم في بناء توافق في الآراء دون تجاوز مهام المؤسسات الهايتية. ونأمل أن يستمر تطوير خطة بالتنسيق الوثيق مع حكومة هايتي وشعبها، وفقا للأولويات الخاصة بهما.

أختمت بياني بإعادة التأكيد على التزام الأرجنتين الراسخ تجاه الشعب الهايتي والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية في البلد. وستستمر الأرجنتين في تجسيد هذا الالتزام في إطار مجلس الأمن الذي تنبؤاً فيه مقعداً غير دائم منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وما برحنا نحظى بتأييد مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تعزيز مصالح المنطقة. وفي هذا السياق، تعزيز حقوق الإنسان وتوطيد الديمقراطية وتحقيق التنمية في هايتي كلها أولويات.

أود أن أنوه بعمل حفظة السلام في هايتي، ولا سيما الأرجنتينيين الذين ما فتئ سلوكهم لا تشوبه شائبة. ونحن فخورون بأن بلدنا لم يتلق أي شكاوى عن سوء سلوك أو بخصوص ارتكاب إي جرائم.

**السيد مهديف (أذربيجان)** (تكلم بالإنكليزية): نحن ممتنون للأمين العام على تقريره الصادر مؤخراً (S/2013/139) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وللممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، السيد فيشر، على إحاطته الإعلامية. أود أيضاً أن أثنى على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري، التي تواصل الاضطلاع بدور حاسم في دعم انتعاش هايتي وتحقيق الاستقرار فيها.

عملية صياغة السياسات والعلاقات بين الدولة والمواطنين، التي تضررت في الأشهر الأخيرة.

فيما يتعلق بالمستقبل والحالة الاجتماعية والسياسية في هايتي، نحن نتفهم التعقيد والصعوبة المسائل قيد النظر. ونشعر بالقلق إزاء انخفاض التمويل المتاح للمساعدة الإنسانية، لأنه يجعل كل ما تم إنجازه في خطر. ومع ذلك، لدينا أيضاً أبناء مشجعة. فقد تمكن مليون شخص مشرد من مغادرة المخيمات بين عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١٣، مما يجسد انخفاضا عاما نسبته ٧٧ في المائة. ووفقا للتقرير، يمكن أن يعزى هذا الانخفاض بدرجة كبيرة إلى برامج العودة التي أطلقتها الحكومة بدعم من الأمم المتحدة. ومع ذلك، من المثير للقلق ملاحظة أن ٨٤ في المائة من السكان الباقين في المخيمات هم من الذين شردهم الزلزال، وأن عددا كبيرا منهم ما زال يعتمد على المساعدات في معيشتهم الأساسية.

نؤكد التعهد الذي ينبغي لجميع الأطراف السياسية والاجتماعية الفاعلة في هايتي أن تقطعه بإجراء حوار صريح لوضع الأسس اللازمة للتوصل إلى اتفاق يتيح التحول من المرحلة الانتقالية إلى الانتهاء من إنشاء المجلس الانتخابي الدائم والانتخابات المقرر إجراؤها هذا العام. بالتوازي مع الاتفاق المتعلق بتعيين أعضاء السلطتين التشريعية والقضائية، من المهم تعيين ممثلين للسلطة التنفيذية في أقرب وقت ممكن. ولن يعمل التزام الهايتيين بولايتهم التشريعية إلا على تشجيع المجتمع الدولي على مواصلة دعم توطيد البلد. في هذا الصدد، نرحب بالتزام الحكومة الهايتية بالإسهام بما يقرب من نصف ميزانيتها الانتخابية وبالقرار الذي اتخذته الأمم المتحدة بتقديم الدعم للانتخابات المقبلة، ومساعدة السلطات الهايتية خلال السنوات الثلاث القادمة لتتولى تدريجياً المسؤولية الكاملة عن إدارة العملية الانتخابية في عام ٢٠١٦.

ونعتقد أن التقدم المحرز في مجال تحقيق الاستقرار ينبغي أن يرافقه نمو وتنمية في البلد على أساس الأولويات التي حددتها

ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي تشجيع الحوار السياسي بين فروع الحكومة والجهات السياسية الفاعلة الرئيسية الأخرى. ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم الانتخابات المقبلة وتعزز تدريجياً قدرة السلطات الهايتية على تولى المسؤولية الكاملة عن الملكية الوطنية لتنظيم الانتخابات وإجرائها. كما أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز مؤسسات سيادة القانون الرئيسية، وإصلاح القطاع الأمني واجتذاب الاستثمار وتعزيز التنمية المستدامة والمضي قدماً بالبرنامج الديمقراطي.

وحماية الفئات الضعيفة، وخاصة النساء والأطفال والمشردين داخلياً ينبغي أن تظل أولوية.

ولا تزال الحالة الإنسانية في هايتي تشير إلى بوادر التحسّن، على إثر انخفاض عدد المشردين داخلياً الذين يعيشون في المخيمات. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات إنسانية كبيرة. ومن الأهمية بمكان استمرار المشاركة الدولية القوية، إلى جانب الجهود التي تبذلها السلطات الهايتية من أجل كفالة تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية الملحة. ونوه في ذلك الصدد، إلى وضع خطة العمل الإنساني لعام ٢٠١٣، مع التركيز على الأمن الغذائي والكوليرا - بالتشاور مع الحكومة، والأمم المتحدة والجهات الإنسانية الفاعلة في البلد.

ولا يزال دور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي هاماً للغاية فيما يتعلق بصون الأمن والاستقرار عموماً. ويعزى تحسّن أداء الأطراف الوطنية جزئياً إلى الدعم المقدم من قوات البعثة. ويكتسي التعاون الوثيق بين الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة أهمية حاسمة من أجل التصدي للتحديات الأمنية بصورة فعالة، وكفالة قدرة الشرطة على المضي قدماً نحو تحقيق القدرة اللازمة لتولي المسؤولية الكاملة عن توفير الأمن الداخلي. ويكتسي تقديم المساعدة من قبل المجتمع الدولي على نحو مستمر، إلى جانب التمويل، أهمية حاسمة فيما يتعلق بدعم بناء قوات شرطة مهنية يعوّل عليها وتخضع للمساءلة.

في القرار ٢٠٧٠ (٢٠١٢)، أقر مجلس الأمن بأن هايتي تواصل قطع أشواط كبيرة منذ الزلزال المأساوي الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وقد حققت خلال العام الماضي عدداً من الإنجازات السياسية التي تؤشر على إحراز تقدم في عملية تحقيق الاستقرار. ونلاحظ أنه في الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة الأمنية العامة في البلد مستقرة نسبياً وأن أداء الشرطة الوطنية الهايتية استمر في التحسن وتم تحقيق نتائج كبيرة في مكافحة الجريمة. وقُطعت أشواط كبيرة في إعادة توطين الأشخاص المشردين من جراء زلزال عام ٢٠١٠. وبادرت الحكومة باتخاذ تدابير لمعالجة المظالم المرتبطة بارتفاع تكاليف المعيشة وانعدام الأمن الغذائي. ونلاحظ أيضاً التوقيع على الصيغة النهائية للإطار الاستراتيجي المتكامل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ بين الأمم المتحدة وحكومة هايتي، التي تتضمن الأهداف المشتركة الشاملة للتنمية الطويلة الأجل في هايتي.

وفي الوقت نفسه، وكما يشير الأمين العام في تقريره، واجهت عملية تحقيق الاستقرار في هايتي العديد من التحديات خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي الواقع، ينبغي للسلطات الوطنية والمجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود من أجل خدمة المصلحة العامة للشعب الهايتي. وغني عن القول، أن الاستقرار السياسي في البلد يشكل أولوية رئيسية لتحقيق الاستقرار والتنمية في هايتي. ولا يزال التوتر في العلاقات بين السلطة التنفيذية والبرلمان في البلد يشكل أحد العقبات الرئيسية نحو تحقيق مزيد من الاستقرار والازدهار. ولذلك، من المهم أن تضاعف جميع الجهات الفاعلة السياسية في هايتي جهودها الرامية إلى الحفاظ على التقدم المحرز على مدى السنة الماضية وأن تتبع نهجاً مسؤولاً تجاه الدخول في حوار بناء لمعالجة خلافاتها بروح التوافق. هذا الحوار هام للغاية من أجل إطلاق العملية الانتخابية التي طال انتظارها وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية، في أقرب وقت ممكن

الحكومية في نهاية المطاف. وعليه، فإن من الضروري أن يقدم جميع أصحاب المصلحة في الجهازين التشريعي والتنفيذي للحكومة التنازلات اللازمة لضمان التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء المجلس الانتخائي، وتعزيز الحكم الرشيد، والشروع في الإصلاحات اللازمة لإعادة بناء وتوطيد الاستقرار، وتشجيع الاستثمارات الخارجية. وفي ذلك الصدد، فإنه لا غنى عن تقديم الدعم والمساعدة من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، إذ لا يزالان يشكلان عنصرا أساسيا لتمكين البلد من تلبية تطلعات شعبه.

ونلاحظ أن الحالة الأمنية ما زالت مستقرة نسبيا، وأن عدد حالات الاختطاف قد انخفض. ومع ذلك، نعرب عن القلق إزاء الزيادة في عدد حالات القتل والاضطرابات المدنية، وخصوصا استمرار المظاهرات المناهضة للحكومة بصورة منتظمة. وبصفتنا أحد البلدان المساهمة بأفراد الشرطة في البعثة، ولدينا وحدة شرطة قوامها ١٦٠ فردا، فإننا ندرك أهمية إضفاء الطابع المهني على الشرطة الهايتية، بغية التصدي لتلك التحديات الأمنية. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم في ذلك الصدد.

ونشدد على ضرورة أن يقترن الأمن بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعليه، ينبغي أن يأخذ تفكيرنا الجماعي بشأن هاييتي اليوم في الاعتبار أوجه الترابط بين الأمن والتنمية، باعتبارهما عنصرتين رئيسيتين لتحقيق السلام المستدام. وبالتالي، فإن من الضروري أن تقترن الجهود المبذولة على الصعيد الأمني بتقديم دعم أقوى من قبل المجتمع الدولي إلى جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز القدرات المؤسسية.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، فإننا لا نزال نشعر بالقلق، بطبيعة الحال، من تفشي الكوليرا، ونثني على حكومة هاييتي لوضع خطة وطنية لاستئصال المرض. ونشعر بالقلق أيضا في أعقاب الزلزال وتدهور حالة الأمن الغذائي في البلد، التي

وفي الختام، أود أن أشكر الأمين العام على تقديم خطة مشروطة لتركيز أنشطة البعثة، استجابة لطلب مجلس الأمن في قراره ٢٠٧٠ (٢٠١٢). ونرى أن الخطة ستمكّن البعثة من العمل بمزيد من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، إذ ستركز على أهم جوانب عملية الاستقرار والنقل التدريجي للمهام إلى السلطات الوطنية، وتقديم المساعدة إلى الشركاء الدوليين.

**السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية):**

أود أن أشرك الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد نايجل فيشر على إحاطته الإعلامية المتعمقة. وأهنئه على العمل الذي يضطلع به بصفته الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام لهاييتي.

وتثني رواندا على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي للدور الذي تضطلع به في مساعدة الهايتيين على إعادة بناء بلدهم. ونجدد دعمنا للعمل الذي تضطلع به في مختلف المجالات، بما في ذلك حفظ النظام العام وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ونعرب عن تأييدنا الكامل للشعب الهايتي في طريقه نحو التعمير والديمقراطية والتنمية. ونحن مقتنعون بأن الهايتيين قادرين على التغلب على التحديات الراهنة، عبر التضامن وتقديم الدعم الفعال من قبل المجتمع الدولي. ومع ذلك، فإن تحقيق التقدم السياسي يقتضي أن تتعاون الحكومة مع جميع الجهات السياسية الفاعلة في هاييتي، وأن تشكل اتفاقا سياسيا على نطاق أوسع يقوم على مجموعة مشتركة من الأولويات الوطنية، وفقا لدستور البلد.

ويواجه النجاح الذي تحقق في إعادة بناء البلد بالفعل خطر التآكل لعدم إحراز تقدم في إنشاء المؤسسات الحكومية الرئيسية، وخاصة المجلس الانتخائي. ويكتسي إجراء انتخابات حرة نزيهة وذات مصداقية أهمية قصوى فيما يتعلق بإنشاء حكومة قادرة على التصدي للعديد من التحديات التي يواجهها الهايتيون، وفي سبيل استعادة الثقة في المؤسسات

معدلات الجريمة، الأمر الذي يشكل عبئا ثقيلا على عملية تحقيق الاستقرار في البلد. وبالنظر إلى التحديات المعقدة التي تواجهها هاييتي، فإن اتباع نهج شامل لا يزال هاما للغاية.

وعلى الصعيد السياسي، فإن من الضروري إجراء الانتخابات التي طال انتظارها في القريب العاجل، من أجل تمكين الشعب الهايتي من التمتع بألية سياسية تستند إلى قبول واسع النطاق وتتسم بالمصداقية. ونرحب بالاتفاق المتعلق بإنشاء هيئة انتقالية تابعة للمجلس الانتخابي الدائم. ومع ذلك، فمن المحيب للأمال أن تلك الهيئة لم تنشأ بعد. ونشجع جميع الجهات السياسية المعنية في هاييتي على تكتيف جهودها من أجل إنهاء تعيين الأعضاء في تلك الهيئة الانتخابية، وإجراء انتخابات عادلة وشاملة في أقرب إطار زمني ممكن من هذا العام.

ويمثل تعزيز سيادة القانون والمؤسسات ذات الصلة شرطا مسبقا لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في البلد. ويساورنا قلق بالغ على نحو خاص إزاء استمرار العنف الجنسي ضد المرأة. وعلى الرغم من زيادة الوعي بخطورة تلك الجرائم، فإن العديد من النساء والفتيات لا يزلن ضحايا لها. والأسوأ من ذلك هو أن المعاناة الشديدة للضحايا لا يبلّغ عنها في غالب الأحيان، في ذات الوقت الذي لا يتم فيه التحقيق مع مرتكبي تلك الجرائم ومحاکمتهم على النحو الواجب.

ويجب تعزيز استجابة الشرطة والقضاء للعنف الجنسي. وينبغي أن تزيد البعثة تعزيز برنامجها المخصص لتدريب الشرطة الوطنية في مجال العنف الجنسي، وفيما يتعلق بالشواغل المتصلة بحقوق الإنسان على نطاق أوسع. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن حملات التثقيف والتوعية بين فئات المجتمع أن تساعد على كسر ثقافة الصمت والإفلات من العقاب فيما يتعلق بهذه المسألة.

ولضمان تحسين الأمن وإقامة أساس طويل الأمد للتنمية في هاييتي، يشكل بناء قدرات الشرطة أحد الشروط الحيوية.

تفاقت بفعل الجفاف وإعصار ساندي والعاصفة المدارية إسحاق. ونحيط علما بخطة العمل الإنساني لعام ٢٠١٣، التي يتطلب تنفيذها ما يقدر بنحو ١٤٤ مليون دولار. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة التضامن مع الشعب الهايتي. وتعرب رواندا أيضا عن القلق إزاء حالة حقوق الإنسان في هاييتي، وخصوصا ما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني. ونحث الحكومة على إنشاء آليات لحماية النساء والأطفال ضد ذلك العنف.

وفي الختام، فإن التقرير الأخير عن الحالة الميدانية يشير إلى أن ذلك البلد قد أحرز تقدما (S/2013/139). غير أن هناك حاجة إلى الالتزام القوي من جانب الحكومة والقوى السياسية الهايتية، فضلا عن الدعم المستمر من المجتمع الدولي، كي يقترنا معا بالتقدم نحو تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في هاييتي.

**السيد كيم سوک** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):  
أود أن أشكر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، السيد نايجل فيشر، على إحاطته الإعلامية. ونشيد بجميع أعضاء فريق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، لإسهامهم القيم في تعزيز الاستقرار والتنمية في هاييتي.

فبعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على الزلزال المدمر، لا تزال هاييتي تواجه تحديات سياسية واقتصادية وغيرها من التحديات. ويفسح التقدم الذي تحقق بشق الأنفس على الصعيد السياسي على مدى السنوات الماضية المجال للنكسات والاضطرابات. ويشكل استمرار الأزمة بين الأطراف السياسية الفاعلة وانعدام الثقة في سيادة القانون بين فئات المجتمع مصدرا للقلق الشديد.

ولا تزال الحالة الاقتصادية والاجتماعية في هاييتي هشة، جراء تفشي وباء الكوليرا، وانعدام الأمن الغذائي، وضعف نظامي الرعاية الصحية والإغاثة الإنسانية. وتؤدي المظالم الاجتماعية والاقتصادية في غالب الأحيان إلى الاضطرابات المدنية، وارتفاع

المساهمة بقوات، فإن لدينا إحساسا عميقا بالارتباط مع شعب هايتي وحكومتها.

نشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة، ونشيد بالمثل الخاص للأمين العام بالنيابة، السيد نايجل فيشر، وجميع موظفي البعثة على العمل المهم الذي يضطلعون به في هايتي في خضم تحديات هائلة. ونشكر أيضا الأمين العام على تقريره (S/2013/139)، الذي تستند مناقشتنا اليوم على ما حواه من معلومات.

تتسم ردود فعلنا على مضمون التقرير بالتباين. فهو، من ناحية، يفيد بإحراز تقدم تدريجي في بعض المجالات، ويعرض علينا، في المرفق، خطة مشجعة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. ومن ناحية أخرى، نلاحظ، بقلق، أن الغموض ما برح يكتنف الانتخابات المعلقة، التي تجاوزت موعدها بـ ١٦ شهرا. ونلاحظ أيضا أن هناك افتقارا إلى التوافق السياسي على الحوار بشأن الوحدة الوطنية، وأن مبادرات سيادة القانون، كما يؤكد التقرير، لم تحدث حتى الآن تغييرا ملموسا ومستداما. على سبيل المثال، لم تبلغ الشرطة الوطنية الهايتية بعد شأوا يمكنها من أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن توفير الأمن في جميع أنحاء البلد، ويشكل انعدام الأمن الغذائي تهديدا خطيرا على الاستقرار الاجتماعي.

على وجه التحديد، نلاحظ، أولا، أن الأولوية الرئيسية على المدى القصير هي إجراء الانتخابات التشريعية والبلدية والمحلية. ومن شأن تأجيلها مرة أخرى أن يعرض للخطر سيادة القانون في هايتي. ولهذا السبب رحبنا بالبيان الصحفي الذي أصدره مجلس الأمن في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (SC/10901)، وندعو مرة أخرى إلى التعجيل بإجراء انتخابات شفافة وذات مصداقية وشاملة، وفقا للدستور. ونخطط علما مع التقدير بقيام الفرع التشريعي مؤخرا بتعيين ممثليه لدى المجمع الانتقالي للمجلس الانتخابي الدائم. ونأمل أن تكتمل

وعلى الرغم من استمرار أوجه التحسين في الأداء، نشير إلى تقييم الأمين العام القائل بأن القدرة الحالية للشرطة الوطنية ليست كافية بعد لتوليها المسؤولية الكاملة عن الأمن في جميع أنحاء البلد.

وإذ تتجه البعثة إلى مرحلة في عملياتها تتسم بقدر أكبر من التركيز والمنحى العملي، تجدر الإشارة إلى أن خطة التوظيف الخاصة بالبعثة حددت بناء قدرات الشرطة بوصفه إحدى أولوياتها القصوى. وفي الواقع، سوف يكون استعداد الشرطة الوطنية لضمان أمن البلد شرطا مسبقا لانسحاب البعثة في آخر الأمر من هايتي.

إننا نقدر دور البعثة في مساعدة هايتي في مجالات الإنعاش والاستقرار السياسي والتنمية. في ذلك الصدد، نؤيد تأييدا تاما العملية الجارية لإعادة تشكيل البعثة وتوظيفها. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لهايتي وانخراطه فيها، حتى يتمكن البلد من التغلب على التحديات الراهنة التي تواجهه ويحقق الانتعاش والاستقرار في المستقبل القريب. ولن تنفك جمهورية كوريا تقدم دعمها للحكومة والشعب الهايتيين في مسعيهما.

**السيد كاريرا - كاسترو (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية):**  
يسرني أن أشارك في مناقشة المجلس اليوم. هذه المشاركة أول فرصة تتاح لي، منذ أن توليت مهام منصبتي، قبل عدة أسابيع، وزيرا للشؤون الخارجية في بلدي، للمشاركة في إحدى مناقشات المجلس، لكي أجدد دعم حكومتي السياسي لهذه الهيئة.

علاوة على ذلك، فإن المسألة التي نجتمع هنا اليوم لمعالجتها - وهي مستقبل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي - تحتل مكانة خاصة في برنامجنا في مجال السياسة الخارجية. البعثة هي بعثة حفظ السلام الوحيدة في منطقتنا - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - وبوصفنا من البلدان

الإطار الاستراتيجي المتكامل الجديد للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. في هذا السياق، نشعر بالقلق من أن النداء العاجل بشأن هاييتي العام الماضي لا يزال بعيدا عن تحقيق أهدافه.

وبالانتقال الآن إلى خطة التوطيد، نرحب بالصيغة الموجزة التي تلقيناها، وما زالت سلطاتنا الوطنية تنظر فيها. ونخطط علما بالافتراض الطبيعي المتمثل في أن تحدد البعثة عام ٢٠١٦ أفقا لعملها. وفي حين يشكل ذلك الافتراض خطوة في الاتجاه الصحيح، نعتقد أن المعايير التي يتعين أخذها في الاعتبار لوضع استراتيجية الخروج تشمل توافر الشروط الموضوعية التي تمكن الأمم المتحدة من الانسحاب من البلد بصورة مسؤولة. يجب أن تتسم تلك الشروط المتعلقة بالاستراتيجية بالمرونة وأن تتوافق مع الحقائق على أرض الواقع في هاييتي.

في ذلك الصدد، نود أن نشير إلى الفقرة ١٧ من مرفق تقرير الأمين العام. وتساورنا بعض الشكوك بشأن جدوى توقع أرقام توقعية لعدد الأفراد النظاميين، والآثار المترتبة عن ذلك في الميزانية، على أساس سيناريوهات افتراضية. ولذلك، فإننا نود الحصول على المزيد من المعلومات عن المعايير المستخدمة في اقتراح إجراء تخفيض بنسبة ٣٠ في المائة، إذ إن تنفيذ مثل هذا الاقتراح قد يكون متسرا بالنظر إلى الحقائق على أرض الواقع. ونثير هذه النقطة لأننا نرى أن من المهم جدا تزويد بعثة الأمم المتحدة بالموارد الكافية للوفاء بولايتها.

وبالمثل، نعتقد أن هناك خطأ في التسلسل يجب تصحيحه فيما يتعلق بولاية البعثة، إذ إن الموافقة على الميزانية تمت في أيار/مايو وجمدت الولاية في تشرين الأول/أكتوبر. والنهج الأكثر منطقية هو أن تحدد البعثة الميزانية، وليس العكس. وبما أن خطة التوطيد لا تزال قيد الإعداد، وليس بوسعنا أن نكون على يقين من المتطلبات اللوجستية للانتخابات، فإننا نرجو ألا تكون هناك أي تخفيضات إضافية في عدد الأفراد النظاميين.

هذه العملية في أقرب وقت ممكن، وحالما تكتمل، فإنها ستظهر ما يلزم من الاستقلالية.

ثانيا، ندعم التوصل إلى اتفاق سياسي، ويساورنا القلق من أن عدم التوافق على المستوى الوطني يعرقل عملية صنع القرار الرئيسية بشأن هذه المسألة. في غواتيمالا، استطاعت حكومتنا أن تعمل بطريقة شاملة من خلال تحديد الأولويات المشتركة والحصول على التزامات من أصحاب المصلحة الرئيسيين بالقبول باتفاق على العدالة والأمن في غواتيمالا. وبلدي مستعد لتقاسم خبرته في ذلك الصدد مع جمهورية هاييتي الشقيقة.

ثالثا، نتفق مع الأمين العام على أنه من أجل الحد من ارتفاع معدلات تصاعد الجرائم الرئيسية في هاييتي، لا سيما الجرائم التي ذكرها ممثل جمهورية كوريا في وقت سابق، بما في ذلك العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، من المهم أن تدأب الحكومة على تعزيز مؤسسات سيادة القانون وزيادة جهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب. يتطلب إنشاء مؤسسات قوية لسيادة القانون، لا سيما الشرطة والسلطة القضائية، تمكينها من العمل بأكبر قدر من الاستقلالية.

رابعا، لا يزال يساورنا القلق إزاء حالة أكثر من ٣٠٠ ألف من الأشخاص المشردين داخليا يعيشون في المخيمات. ونحث الحكومة على العمل، بدعم من المجتمع الدولي، على تحسين الظروف في مخيمات المشردين داخليا، وأن تدأب على النهوض بجهود إعادة الإعمار.

بالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن دعمنا الكامل لمبادرة الأمين العام المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن القضاء على الكوليرا في هاييتي. في ذلك الصدد، نرى أنه من المناسب جدا تعيين الدكتور بول فارمر مستشارا خاصا للأمين العام معنيا بالطب المجتمعي والدروس المستفادة من هاييتي. أود أيضا أن أعرب عن ارتياحنا لما جرى مؤخرا من التوقيع على

وزيادة عدد العمليات المشتركة. وعلى الجبهة السياسية، تمكن الرئيس والحكومة المنتخبة من الاضطلاع بمهامهما.

غير أن تقرير الأمين العام (S/2013/139) يشير إلى أن عملية تحقيق الاستقرار واجهت، خلال الأشهر الستة الماضية، العديد من الصعوبات. تعرض البلد مرة أخرى إلى أضرار جسيمة في أعقاب الإعصار ساندي. ولا تزال الحالة الاجتماعية الاقتصادية تتسم بالفقر، الذي يؤثر على ثلاثة أرباع السكان. وحالة حقوق الإنسان دون المستوى المطلوب. وعلى الرغم من العمل الجدير بالثناء الذي يقوم به فريق حماية الأطفال التابع للبعثة، ارتكب العديد من أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، ضد الأطفال. ونلاحظ أيضا مع القلق الإشارة في تقرير الأمين العام إلى تجنيد الأطفال من قبل العصابات المسلحة في سيي سولي.

وتمضي عملية بناء سيادة القانون قدما بصعوبة. وفي هذا الصدد، كان ممثل الرئيس السابق جان كلود دوفالييه أمام محكمة الاستئناف في بورت - أو - برانس في ٢٨ شباط/فبراير اختبارا هاما. وكما قالت المفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة نافي بيلاي، فإن الدولة ملزمة بكفالة عدم الإفلات من العقاب على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في الماضي.

ولا تزال الخلافات المستمرة بين السلطة التنفيذية وأعضاء البرلمان المعارض تؤثر على البلد تأثيرا سلبيا. يشكل الشلل الهيكلي الذي تعاني منه المؤسسات بالتأكيد أحد الأسباب الجذرية للمشاكل التي تواجه هايتي اليوم. إن إجراء الانتخابات الذي كان محددًا أصلا في عام ٢٠١٢، ضروري من أجل المضي قدما في الإصلاحات الضرورية. ولا يسعني إلا أن أكرر ما قاله الأمين العام، الذي يبحث السلطات الهايتية "على بذل قصارى جهدها في سبيل تهيئة بيئة حرة ونزيهة لإجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع في أقرب

وأخيرا، نعتقد أن إحراز التقدم في هايتي يتوقف على النقاء عدة عوامل: الموارد الكافية؛ وتحلي البعثة بالقيادة الفعالة؛ وتوفير الإرادة السياسية لدى هايتي، البلد المضيف للبعثة والمستفيد من دعمها. ونرى أن أهم هذه العوامل العامل الأخير، وهو توفر الإرادة السياسية لدى الحكومة الهايتية وما تبذله من جهود سياسية.

إن لم يتوفر الأساس الضروري للقاء هذه العناصر، فإن أي انخراط من جانب الأمم المتحدة سوف يواجه عقبات رئيسية، سواء من حيث تحقيق النجاح أو الحفاظ على بيئة آمنة. تفخر غواتيمالا بأنها كانت جزءا من بعثة الأمم المتحدة منذ إنشائها، وسوف نواصل التزامنا تجاه شعب وحكومة هايتي ما دام استلزم الأمر ذلك.

**السيدة لوكاس (لكسمبرغ)** (تكلمت بالفرنسية): أود

أيضا أن أشكر الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، السيد نايجل فيشر، على إحاطته الإعلامية للمجلس وعلى التزامه وهو على رأس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي نثني على العمل الكبير الذي تضطلع به.

تؤيد لكسمبرغ البيان الذي سيدلي به لاحقا مراقب الاتحاد الأوروبي.

على مدى السنوات الثلاث التي انقضت منذ الزلزال المأساوي الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بدأت الهايتيون العملية الطويلة والصعبة لإعادة بناء بلدهم بدعم من المجتمع الدولي والأمم المتحدة. لقد أحرز تقدم مهم. انخفض عدد الأشخاص المشردين الذين يعيشون في المخيمات بنسبة ٧٧ في المائة. مضت عملية إعادة البناء قدما بفضل أنشطة الوحدات الهندسية العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ومشاريع التنفيذ السريع العديدة التي تقودها البعثة. واستقرت الحالة الأمنية بفضل العمل المشترك للبعثة والشرطة الوطنية الهايتية، الذي اتسم بزيادة تقاسم المعلومات

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود، بدوري، أن أشكر السيد فيشر، الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام، على عرض تقرير الأمين العام (S/2013/139). وأود أن أعرب عن دعمنا له في إنجاز مهمته. وأرحب بحضور السيد فرناندو كاريرا كاسترو، وزير الخارجية في غواتيمالا، في هذه المناقشة.

كما شهدنا خلال الأشهر الماضية، فإن جمهورية هايتي لا تزال ضعيفة، ولا سيما في ما يتعلق بالمناخ. وفي حين يواصل البلد مكافحة الآثار المدمرة لزلزال عام ٢٠١٠، فقد عانى في أعقاب الإعصار ساندي والعاصفة المدارية إسحاق اللذين تأثر بهما أكثر من مليوني شخص. وعلاوة على ذلك، وبعد مرور ثلاث سنوات منذ زلزال عام ٢٠١٠، من الملاحظ بوضوح أن الدعم الإنساني للمجتمع الدولي في هايتي يتضاءل على الرغم من أنه لم يتم الانتهاء بعد من عملية تحقيق الاستقرار. ينبغي أن تمكننا هذه المناقشة الفصلية للمجلس بشأن الحالة في هايتي من أن نسترعي الانتباه إلى مختلف الخطط والاستراتيجيات الجارية التي لا يدعمها دائما التمويل الكافي من المجتمع الدولي. يجب أن نكفل استدامة الإنجازات التي تحققت خلال هذه السنوات الماضية.

وعلى الجبهة السياسية، يرحب المغرب بالعديد من التطورات الإيجابية صوب وضع اللمسات الأخيرة على الإصلاحات المؤسسية اللازمة لتعزيز سيادة القانون في هايتي. وفي الوقت نفسه، وكما يشير الأمين العام، لا تزال التعقيدات المرتبطة بإقامة الهيئة المؤقتة للمجلس الانتخابي الدائم تتسبب في تأجيل موعد الانتخابات التشريعية والمحلية والبلدية - وهي مرحلة تظل بالغة الأهمية.

وعلى الجبهة الأمنية، فإن الحالة لا تزال مستقرة رغم زيادة المظاهرات والمنازعات المدنية. وفي ضوء خطة التوطيد والخفض التدريجي لقوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، يجب أن نواصل التأكيد بشكل مواز على تعزيز قوة

وقت ممكن". (S/2013/139، الفقرة ٦١). وعقب الاتفاق المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، من الأهمية بمكان الانتهاء من إنشاء المجلس الانتخابي المؤقت، بغية بدء عملية الانتخابات التي تأخرت طويلا.

ولا تزال لكسمبرغ ملتزمة بمساعدة هايتي في التغلب على التحديات المرتبطة بالحالة الإنسانية وإعادة بناء البلد. سوف نفي بالالتزامات التي تعهدنا بها في عام ٢٠١٠ ونشجع المجتمع الدولي على أن يظل معبأ تماما. تزداد حالة الأمن الغذائي سوءا. ما برح عدد كبير من الأطفال دون سن الخامسة يعاني من سوء التغذية. ولا يزال وباء الكوليرا يحدد الضحايا ويتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة مع اقتراب موسم الأمطار. وفي هذا الصدد، نشيد بالمبادرة الرامية إلى القضاء على الكوليرا التي أطلقها الأمين العام في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. على المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية لمساعدة السكان المتضررين.

وفي الختام، أود أن أؤكد دعم لكسمبرغ لخطة توطيد البعثة على أساس الأوضاع القائمة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي تنص على تركيز جهود البعثة على عدد محدود من المهام الأساسية القابلة للتحقيق في أربعة مجالات ضمن إطار زمني معقول. والمجالات هي تدريب الشرطة وبناء القدرات الانتخابية، وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والحكم السليم.

غير أننا نود أن نؤكد، على النحو المبين في الخطة، على أن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا إذا التزم المسؤولون الهايتيون بمزيد من العزم بالعمل من أجل مصلحة البلد وفي شراكة طويلة الأجل بين المجتمع الدولي وهايتي. وفي هذا الصدد، نشيد بالإطار الاستراتيجي المتكامل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، الذي وضعته الأمم المتحدة والحكومة الهايتية. ونأمل أن يؤدي قريبا إلى تحقيق تطورات ملموسة.

الخطة، التي تعالج على نحو شامل الصعوبات التي ما زال يتعين التغلب عليها.

أود أن أعود إلى تناول أحد العناصر الأساسية التي سوف تؤثر على جدول انسحاب بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وهو قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على ضمان الأمن في جميع أنحاء البلد. نحن نشعر بالتشجيع إزاء حقيقة أن مختلف العمليات الجارية للتصدي لعودة ظهور الجريمة المنظمة مؤخرا هي بقيادة الشرطة الوطنية التي تدعمها شرطة البعثة ومكوثها العسكري. وندعو بعثة الأمم المتحدة إلى مواصلة تقديمها الدعم من أجل كفالة أن تحقق الشرطة الوطنية الهايتية الأهداف المنصوص عليها في خطة تركيز الأنشطة. كما نرحب بالدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في القطاعات الأمنية الرئيسية الأخرى، مثل بناء القدرات في السلطتين القضائية والجزائية.

إن المغرب يقف دائما إلى جانب هايتي وشعبها. والمغرب ملتزم بالاستمرار في مساعدة البلد على تعزيز قدراته وبناء مستقبل مزدهر. وبعد أكثر من ثلاث سنوات على الزلزال الرهيب الذي هز البلد، نرحب بالجهود التي تبذلها السلطات الهايتية في مختلف المجالات الرئيسية لإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في البلد. والدعم والمساعدة من المجتمع الدولي والأمم المتحدة يظلان ضروريين لهايتي بغية استعادة حياتها الطبيعية وتلبية تطلعات شعبها.

**السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية):** أود بأن أشكر الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة، السيد فيشر، على إحاطته الإعلامية.

لقد كان الوضع الأمني في هايتي مستقرا في الآونة الأخيرة. وعملية التنمية وإعادة الإعمار ماضية قدما. وترحب الصين بنجاح الحكومة الهايتية في استضافة اجتماع ما بين الدورات للجماعة الكاريبية في شباط/فبراير. وفي الوقت نفسه، تواجه

الشرطة. وفي هذا الصدد، نشيد بزيادة فعالية الشرطة الوطنية الهايتية، التي تواصل بناء قدراتها بدعم من البعثة. وعلاوة على ذلك، يمكن تسريع معدل التجنيد بدرجة كبيرة بغية تحقيق أهداف خطة الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وهي زيادة قوام القوة إلى ١٥ ٠٠٠ ضابط شرطة.

وفي ما يتعلق بالحالة الإنسانية، ورغم أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في المخيمات مستمر في الانخفاض، وهو ما يعزى جزئيا إلى البرامج التي بدأتها الحكومة بدعم من الأمم المتحدة، يلاحظ تقرير الأمين العام مع القلق الحالة الإنسانية المتدهورة في البلد. ومع انسحاب أكثر من نصف المنظمات غير الحكومية التي كانت موجودة في عام ٢٠١٠ والعديد من الشركاء بعد تقلص التمويل المتاح، قل تقديم الخدمات الأساسية في المخيمات بدرجة كبيرة. وزاد تفاقم هذا مع حدوث أزمة غذائية، لا يمكن تجاهله، خاصة وأن الإعمار ساندي أثر تأثيرا شديدا على الأراضي الزراعية في البلد. إن مكافحة خطر انعدام الأمن الغذائي، علاوة على ذلك، تشكل أحد الجوانب الأساسية للخطة الإنسانية لعام ٢٠١٣، التي تتطلب تمويل قدره ١٤٤ مليون دولار.

والجانب الرئيسي الآخر من جوانب هذه الخطة هو مكافحة الكوليرا وتوفير ظروف صحية أفضل. ورغم الانخفاض في عدد الأشخاص المصابين، هناك خطر حقيقي من حدوث تفش جديد حيث تعجز الهياكل الأساسية القائمة عن العمل مع مغادرة العديد من الجماعات الإنسانية ونقص الموارد المالية.

ومن أجل تحقيق الوجود الأمثل للبعثة بما يتماشى مع احتياجات البلد، ومع مراعاة مرحلة الانتقال للبعثة، يجب وضع خطة توطيد لانسحابها. نشكر الأمانة العامة على مرفق التقرير، الذي يقدم بوضوح رؤية استراتيجية وموجزة لهذه

في مناقشتنا الأخيرة التي اجراها مجلس الأمن عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي خلال تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (انظر S/PV.6842)، كنت متفائلا بجزر إزاء التقدم المحرز في هايتي، وأشارت إلى المساهمة الهامة التي قدمتها البعثة تحقيقا لهذا التقدم. واني أشعر بالقلق حيال الجمود السياسي الذي يعطل اتخاذ القرارات اللازمة لتنمية البلد.

ومنذ ذلك الحين، نلاحظ أنه تم اتخاذ بعض الخطوات الهامة. فعلى وجه الخصوص، جرى خفض العناصر النظامية في البعثة دون أي تأثير سلبي على الأمن والاستقرار في البلد عموما، وانصبت خطة تركيز أنشطة البعثة على عدد من الأهداف الأساسية. ويتمثل الهدف النهائي لخطة تركيز أنشطة البعثة في أن تكون لهايتي القدرة الكافية على التصدي بنفسها للتحديات التي تواجهها. وإذا اتخذت حكومة هايتي الخطوات الملموسة اللازمة، فنعتقد أن هذا الهدف يمكن بلوغه.

وعلى الرغم من هذا التقدم، هناك مجالان هامين يبعثان على القلق حيث نحتاج إلى رؤية إحراز تقدم عاجل فيهما. الأول هو الوضع السياسي. إن الهشاشة السياسية هي المصدر الأكثر احتمالا لعدم الاستقرار في هايتي. والجهود الرامية إلى دعم العملية السياسية يجب أن تظل تحظى بالأولوية. وتعيين مجلس انتخابي دائم سيكون خطوة حاسمة نحو تأمين الاستقرار في المستقبل. وهذا يحتاج إلى أن يُستكمل بسرعة بغية إيجاد مجلس الشيوخ الذي طال انتظاره وإجراء الانتخابات المحلية. وإنه لأمر حيوي أن يكون المجلس الانتخابي الدائم قادرا على التصرف بشكل مستقل وأن يتم تزويده بالتمويل اللازم للقيام بذلك.

والمجال الثاني الذي يبعث على القلق هو الأمن، وبوجه خاص قدرة الشرطة وإمكاناتها. نحن لا نزال نؤمن بأن بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، سواء التشغيلية أو المؤسسية، ينبغي أن يكون أولوية قصوى للبعثة. لذلك، نشعر بالقلق لرؤية أن تجنيد أفراد الشرطة الوطنية الهايتية هو أقل من المستويات

هايتي الصعوبات السياسية والاقتصادية والإنسانية، ولا يزال لديها الكثير للقيام به في سبيل العودة إلى مسار التنمية. وتحقيقا لتلك الغاية، تحتاج هايتي إلى دعم المجتمع الدولي.

ويجدونا الأمل أن تواصل الحكومة الهايتية والمجتمع الدولي، فضلا عن الأحزاب السياسية في هايتي، العملية الديمقراطية عن طريق المصالحة، بغية ضمان الإجراء السلس لانتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية بحلول عام ٢٠١٤، وتوطيد الإنجازات التي حققها البلد حتى الآن.

إن إعصار ساندي احتاح هايتي، لكن البلد يواجه أيضا صعوبات في تحسين الظروف المعيشية، وخلق فرص العمل، وتعزيز التنمية المستدامة. وندعو المجتمع الدولي إلى إيلاء اهتمام وثيق لجهود إعادة الإعمار في هايتي، والتقييد بالتزاماته في مجال المعونة، وتحسين فعالية المساعدة من أجل الإسهام بصورة بناءة في إعادة بناء البلد وتحقيق التنمية فيه.

وتؤيد الصين مبادرة الأمين العام المتعلقة بالقضاء على الكوليرا في هايتي. ونرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وإسهاماتها في ارساء السلام والاستقرار في البلد. ونلاحظ خطة تركيز أنشطة البعثة ٢٠١٣-٢٠١٦، التي قدمها الأمين العام، ونأمل أن تواصل البعثة الاضطلاع بالولاية التي أوكلها إياها مجلس الأمن عن طريق مساعدة هايتي على المضي قدما في العملية السياسية، والحفاظ على الأمن والاستقرار في البلد، وتعزيز سيادة القانون والاستقرار المؤسسي.

وفي ما يتعلق بالإهاء التدريجي للبعثة، نحن بحاجة إلى الاستماع إلى وجهات نظر مختلف الأطراف المعنية من أجل تحسين توجيه هذه العملية.

**السيد بارهام** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة فيشر على إحاطته الإعلامية.

إنني أتشاطر الشكوك التي أعرب عنها للتو زميلي البريطاني حول موضوعي الانتخابات والشرطة. في مناقشتنا الأخيرة التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.6842)، أشرت إلى ما أحرز من تقدم على الصعيدين السياسي والمؤسسي. ولسوء الطالع، يذكرنا تقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم (S/2013/139) بأنه ليس كل الآمال التي عقدناها قد تحققت. وأود خاصة أن أذكر بكلمات البيان الصحفي الذي أصدره المجلس في ٢٨ كانون الثاني/يناير واعتمده هذا المجلس نفسه في ٢٨ كانون الثاني/يناير. فلقد تم تأجيل الانتخابات التشريعية المحلية والجزئية لفترة طويلة جدا. ومن الضروري أن تجري هذا العام، وأن تكون حرة وشاملة وذات مصداقية. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى أن تعين دواما إبطاء كل أعضاء المجلس الانتقالي التابع للمجلس الانتخابي الدائم.

كذلك نشعر بالقلق إزاء المعلومات الأخرى الواردة في التقرير عن تكاثر التعيينات المطعون فيها، والتصريحات الأخيرة بشأن حرية الصحافة، وبشكل أعم جوانب القصور المنهجية في مجال حقوق الإنسان. ونلاحظ أيضا التوقعات الاقتصادية والمالية المخيبة للآمال نسبيا التي، إذا اقترنت بالصعوبات المتصلة بالمناخ - كما ذكر عدد من زملائي - قد تفسر أيضا التزايد المخيف للمظاهر ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

لقد وفرت بعثة الأمم المتحدة لهايتي ١٠ سنوات من الهدوء النسبي دون عنف سياسي. ومع ذلك، إن هذا الهدوء الذي يعود في جزء كبير منه لوجود البعثة الرادع، لا يبين التقدم الحقيقي والأساسي الذي يتيح للشرطة الوطنية الهايتية أن تكفل تحقيق الأمن والاستقرار بمفردها.

نؤيد المبادئ التوجيهية التي اقترحتها السلطات الهايتية للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦، بما في ذلك الهدف المتمثل في زيادة عدد أفراد الشرطة من ١٠ ٠٠٠ إلى ١٥ ٠٠٠ فرد. ومهما يكن من أمر، هناك سبب يحملنا على الشك في مدى واقعية تحقيق

المطلوبة لتحقيق هدف وجود ١٥ ٠٠٠ شرطي بحلول عام ٢٠١٦. ويهمننا أن نعلم سبب ذلك. هل هناك نقص في المتطوعين؟ هل لأن بنية التدريب التحتية تحتاج إلى تحسين، أو هل لأن البعثة لا تعطي أولوية كافية لهذه المهمة؟ إذا استمر التوظيف والتدريب على الوتيرة الحالية، فكم ينقصنا لتحقيق الهدف المنشود في عام ٢٠١٦؟ ما هو معدل التوظيف السنوي المطلوب الآن لتحقيق الهدف، وهل هو واقعي وقابل للإنجاز؟ إننا نحث بعثة الأمم المتحدة على تركيز مواردها على هذا الجهد من أجل دعم خطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية التي اعتمدت مؤخرا. وعلى الشرطة الوطنية الهايتية أن تلي أيضا المعايير المناسبة لحقوق الإنسان إذا ارادت أن تفوز بثقة الشعب الهايتي. والرقابة الفعالة والشفافية وعدم التسامح مطلقا حيال الفساد أمور ضرورية. وينبغي للشرطة الوطنية أن تكون قادرة على الاعتماد على الدعم من جميع الأحزاب السياسية.

وبناء القدرات في قطاع العدل، إقليميا وعلى الصعيد المؤسسي، ضروري أيضا لاستكمال تطوير الشرطة. وندعو السلطات العامة إلى الوفاء بالتزاماتها وواجباتها الدستورية، بما في ذلك تنفيذ العملية القضائية بكفاءة وشفافية، مع عدم الإفلات من العقاب، وتحسين الإدارة في دائرة السجون.

وفي الختام، تواصل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي احراز بعض النتائج المشجعة، ولكننا نوجز مجالين يتصفان بالاهتمام - السياسة وتعيين افراد الشرطة - ويجب معالجتهما. وأرحب بآراء الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة بشأن هذه النقاط.

**السيد أرو (فرنسا)** (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام بالنيابة، السيد فيشر، على بيانه. وأؤيد البيانين اللذين سيقدمهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل أوروغواي بالنيابة عن مجموعة الاصدقاء.

**السيدة كينغ** (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة. وأشكر أيضا نائب الممثل الخاص للأمين العام، السيد فيشر، على إحاطته الإعلامية عن الحالة في هايتي. أود أن أنقل تقدير أستراليا العميق لجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على ما يقومون به من عمل شاق من أجل توطيد الاستقرار في هايتي. ونقر بالجهود التي تبذل من أجل تحقيق الانتعاش والاستقرار في هايتي خلال السنوات الأخيرة، وخاصة في مواجهة طائفة من التحديات المعقدة وآثار الكوارث الطبيعية، من قبيل إعصار ساندي والعاصفة المدارية إسحاق.

من أجل التصدي للتحديات الصعبة التي تواجهها، من الحيوي أن تعمل هايتي، بمساعدة المجتمع الدولي، على بناء نظام حكومة يؤدي وظائفه بفعالية وأن يكون بوسعه بناء القدرات في البلد، وبذلك يلبي احتياجات القطاعات السكانية في هايتي. وفي ذلك السياق، نشاطر القلق الذي أعرب عنه الأمين العام وآخرون إزاء استمرار الجمود السياسي في هايتي، بما في ذلك إنشاء مجلس انتخابي مؤقت. فالجمود ينخر في الثقة بالنظام السياسي، ويمكن أن يقوض أيضا آفاق مكاسب التنمية، وقد ينطوي على إمكانية تقويض التقدم القيم الذي تحقق حتى الآن. إن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في عام ٢٠١٣ أمر حيوي للانتعاش وإعادة الإعمار والتنمية في هايتي. ونحضر على إحراز تقدم في تعيين أعضاء المجلس الانتخابي المؤقت ليتسنى تنظيم الانتخابات الجزئية التشريعية والبلدية والمحلية، وبعد ذلك يمكن إنشاء مجلس انتخابي دائم.

إننا إذ نقر بالعلاقة الوثيقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، نرحب بالبيان الصادر عن رئيس الوزراء لاموث ومفاده أن هايتي مفتوحة أمام الأعمال التجارية. بيد أننا نلاحظ أن الاستقرار السياسي سوف يعزز ذلك الأفق.

ذلك الهدف. ويجب على بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أن تظل منخرطة في ذلك الجهد الجماعي.

أخيرا، نؤيد التزام الأمم المتحدة وجهود الأمين العام الشخصية بمساعدة هايتي في استئصال شأفة الكوليرا. ونعقد أن ذلك هدف يمكن تحقيقه. ونعقد أيضا أنه يمكن في الأجل القصير أن يتضمن ذلك تدابير هادفة نعمل على اتخاذها حاليا مع السلطات في هايتي.

ويجب على البعثة أن تواصل التكيف مع التطورات في الحالة من حيث طبيعتها ونطاقها ليتسنى لها الوفاء بهدفها المزدوج، ألا وهو المساهمة في صون السلم وتعزيز الملكية الوطنية الهايتية من خلال تعزيز سيادة القانون والأدوات الرئيسية لها، أي قطاعي الشرطة والعدالة.

من الواضح أنه يتعين علينا تفادي الرحيل المتسرع للبعثة. بيد أن الاستمرار إلى ما لا نهاية في أي بعثة من بعثات حفظ السلام بهذا القدر ليس خيارا أيضا. ورحيل بعثة الأمم المتحدة في هايتي لا ينبغي أن يكون من المحرمات، ولكن ينبغي لذلك أن يكون عنصرا حفاضيا. وعلينا أن نحدد ونهيئ الظروف لإنجاح رحيلها. وعلينا التفكير في تحديد موعد للانسحاب بالاقتران مع النتائج المرجوة من ذلك والحفاظ على وجود للأمم المتحدة في البلد بعد رحيل البعثة.

وفي ذلك الصدد، نرحب بخطة الدمج الواردة في تقرير الأمين العام. وتوفر تلك الخطة للبعثة أفقا زمنيا موثوقا لأننا ندين لأبناء هايتي بالوضوح فيما يتعلق بما يمكننا إنجازه في إطار زمني معقول. ونؤيد تأييدا كاملا المجالات الأربعة ذات الأولوية التي تم تحديدها، فضلا عن اتباع نهج معياري لقياس تطور البعثة.

أود أن أحتتم كلمتي بالإشادة بموظفي البعثة على تفانيهم. كذلك أشيد بالممثل الخاص بالنيابة على جهوده الفعالة في فترة الانتقال التي تمر بها البعثة.

العام للقضاء على الكوليرا في هايتي، ونؤيد قيادة الدكتور بول فارمر بوصفه مستشاره الخاص.

نرحب بالعمل الذي يجري القيام به حاليا لوضع خطة من أجل إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة في هايتي والدمج القائم على شروط، وإدراج خطة الدمج في مرفق تقرير الأمين العام (S/2013/139). إن تحديد المهام الجوهرية للبعثة سوف يمكنها من المضي قدما بعملها في شراكة مع السلطات الهايتية في المناطق التي يمكن فيها إحداث أثر إيجابي للغاية. وفي رأينا أن مجالات التركيز الأربعة تشكل إدماجا مناسباً لجهود البعثة. وثمة جانب هام في المضي بالخطة سيتمثل في تحديد واستعراض التدابير المناسبة لتقييم التقدم وفقا لمعايير رئيسية، خاصة ونحن نواصل استعراض ولاية البعثة ومستويات القوة فيها.

إن عنصر الشرطة هام بشكل خاص كما هو الحال في كثير من الأحيان فيما يتعلق باستقرار البعثات - وفي هذه الحالة، يتمثل الأمر في بناء قدرات الشرطة الوطنية لكي تتولى تدريجيا المسؤولية الكاملة عن الأمن في جميع أرجاء البلاد. ونقر بالجهود المشتركة التي يقوم بها المجتمع الدولي والبعثة في مساعدة الشرطة الوطنية الهايتية لبلوغ المعايير الرئيسية الواردة في خطتها الإنمائية الخمسية.

إن إحداث تغييرات دائمة وتحويلية من قبيل تلك التي تقوم بها هايتي تستغرق وقتا. فتعزيز المؤسسات وإقامة الحكم الصالح في مرحلة توفير الأمن والعدالة والوظائف وإنهاء دوامتي الفقر والعنف جهد يتم في الأجل الطويل. لذلك يتمثل التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي في الإبقاء على تعاونه مع هايتي. إن وضع اللمسات الأخيرة على إطار العمل الاستراتيجي المتكامل للفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦ بين منظومة الأمم المتحدة والحكومة الهايتية خطوة تحظى بترحيب كبير في تلك الشراكة المستمرة. ونرحب بمواءمة إطار العمل مع خطة التنمية الاستراتيجية لهايتي، ونشجع على استمرار التعاون الوثيق بين

إن ما تقدمه بعثة الأمم المتحدة في هايتي من دعم للتحضير للانتخابات لا بد من أن يستمر، بما في ذلك تقديم المساعدة الفنية لموظفي المجلس الانتخابي. ومهما يكن من أمر، فإن المسؤولية عن التغلب على المآزق السياسي تقع على عاتق القادة الهايتيين أنفسهم وسوف تتطلب نماذج جديدة لبناء توافق الآراء السياسي في جميع القضايا الرئيسية.

وبينما نرحب بالحالة الأمنية المستقرة بشكل عام، فإن الزيادة الملحوظة في الجرائم الكبيرة في النصف الثاني من العام الماضي تبعث على القلق. لذلك فإن الجهود المبذولة لدعم حماية المجموعات الضعيفة في هايتي لا تزال تشكل جزءا هاما من عمل البعثة. وبصورة خاصة، كما ذكر آخرون، فإن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ما زالا يرتبان أثرا مدمرا على المجموعات الضعيفة، لا سيما النساء والأطفال في المناطق الفقيرة، وفي مخيمات الأشخاص المشردين والمناطق النائية. ومن المهم بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية والنظام القضائي الهايتي للتحقيق مع مرتكبي العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وتقديمهم للمحاكمة.

وعلى نحو أوسع، فإن وجود نظام قانوني يؤدي وظائفه وأمر حيوي لضمان المساءلة، وإعلاء شأن حقوق الإنسان والوصول إلى العدالة، أي بناء جسور من الثقة بين المواطنين في مؤسسات الدولة. نؤيد اقتراح الأمين العام بوضع خطة للعدالة الوطنية لتعزيز سيادة القانون وبناء القدرات القضائية.

على الرغم من انخفاض معدلات الإصابة بالكوليرا، لا تزال نشعر بالقلق إزاء الأمراض الوبائية وزيادة معدلات الوفيات الناجمة عن الكوليرا. وفي أعقاب التدمير الذي أحدثه إعصار ساندي، سرنا في استراليا تقديم مساهمة لبرنامج المجتمع الكاربي لتوفير مياه الشرب والصرف الصحي وما إلى ذلك لأبناء هايتي المعرضين لخطر الكوليرا. ونؤيد بقوة مبادرة الأمين

لا سيما الأعمال المرتكبة ضد الاطفال. ونشيد بالأعمال التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والشرطة الوطنية الهايتية الرامية إلى زيادة الوعي فيما بين الضحايا المحتملين بشأن وسائل رفع الظلم المتاحة لهم.

وفي ما يتعلق بالحالة السياسية، ترحب توغو بالتقدم الذي أحرزته هايتي في تحقيق الاستقرار وبناء سيادة القانون، بالرغم من أن الديناميكية الايجابية التي بدأتها الطبقة السياسية الهايتية العام الماضي قد تكون قادت المرء إلى توقع احراز تقدم اكبر بكثير. وينبغي لموافقة البرلمان، في أيار/مايو ٢٠١٢، على تعيين السيد لوران لاموت رئيسا للوزراء، مما يضع حدا لشهور من الأزمة السياسية، واصدار التعديلات الدستورية التي ظلت معلقة منذ حزيران/يونيه ٢٠١١ وانشاء المجلس الأعلى للقضاء أن تمهد الطريق امام انهاء الأزمة. وبدا أن جميع تلك الأحداث تشير إلى أنه أمكن التغلب على الانقسامات الحزبية السياسية وقطع التزام جماعي بتنظيم الانتخابات على وجه السرعة، وبالتالي مما يجعل بالإمكان قياس التقدم الديمقراطي الحقيقي المحرز في هايتي.

وللأسف، أدى إلى ابطاء تلك الديناميكية عجز الطبقة السياسية عن التوصل إلى تفاهم بشأن تشكيل وتعيين المؤسسة التي من شأنها أن تقوم بتنظيم الانتخابات. وفي ذلك الصدد، نشيد بالأعمال التي اضطلع بها التحالف الديني من اجل السلام، مما أدى إلى توقيع ممثلو الجهاز التنفيذي والبرلمان، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على اتفاق بشأن طرائق إنشاء مجلس انتخابي مؤقت. ونرحب بالمعلومات التي قدمت عن تعيين أعضاء الأفرع الثلاثة للحكومة التي ستمثل في تلك الهيئة وهي خطوة هامة نحو إجراء الانتخابات في هايتي.

ونشيد بالالتزامات التي قطعها رئيس الجمهورية والجمعية الوطنية في ١٤ كانون الثاني/يناير، لدى افتتاح دورة الجمعية العادية الأولى في العام التشريعي، بتنظيم انتخابات تشريعية

البعثة ومنظومة الأمم المتحدة، والحكومة الهايتية والشركاء الدوليين الآخرين لهايتي لضمان التوافق في التركيز والجهد.

**السيد سالفو (توغو) (تكلم بالفرنسية):** شأن شأن المتكلمين الآخرين، أود أن أشكر السيد نيجيل فيشر على عرضه للتقرير المؤقت (S/2013/139) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأهنئه أيضا على تعيينه رئيسا بالنيابة للبعثة وأكد له تعاون بلدي الكامل معه في أداء مهامه الجديدة. سوف أركز في بياني على الحالات الأمنية والسياسية والإنسانية.

ما برحت الجهود التي تبذل في القطاع الأمني من بين إنجازات التعاون بين الحكومة الهايتية والبعثة. يشير تقرير الأمين العام إلى أن الحالة الأمنية ما زالت مستقرة على الرغم من الارتفاع المفاجئ في الاضطرابات المدنية وزيادة معدل الجريمة ويرحب بلدي بذلك الاستقرار ويحض السلطات الهايتية على الاستمرار في عملية تعزيز القدرات العملية وتحديث الشرطة الوطنية لديها، فضلا عن العمل بفعالية على مكافحة العصابات المسلحة التي تشكل مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن في البلاد.

لذلك نرحب باعتماد المجلس لخطوة تطوير الشرطة الوطنية للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦ التي تحدد الرؤية الاستراتيجية والأهداف والوسائل اللازمة للتنفيذ. ونشجع شركاء هايتي على مواصلة تقديم الدعم للبلد ليتسنى سد الفجوة في التمويل بغية التمكين من تحقيق جميع الأهداف. ونهيب بجميع السلطات المختصة أن تضطلع بجهود منع الجريمة وقمعها مع التقيد صارم بسيادة القانون.

وفي ذلك الصدد، نشجعهم على مواصلة تحديث الاطار القانوني والمؤسسي للقطاعات الأمنية والقضائية والعقابية. ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق من أعمال العنف القائم على أساس نوع الجنس والعنف الجنسي التي أبرزت في التقرير،

الحلول المناسبة لهم. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب تعزيز مؤسستهم وهياكلهم السياسية المسؤولة عن اعلاء شأن سيادة القانون، ولا بد أن تكون العملية الانتخابية حرة وشفافة وسلمية وذات مصداقية وشرعية من اجل أن تسهم في توطيد الديمقراطية في البلد. واخيرا، يأمل بلدي أن تسهم خطة اعادة هيكلة واعادة تنظيم بعثة الأمم المتحدة وانشطتها وانسحابها التدريجي من هايتي في اعادة تركيز جهود البعثة على مجالات الاهتمام ذات الاولوية للبلد، بدلا من اضعاف الدعم المقدم لهايتي.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** سأدلي الان ببيان بصفتي ممثل روسيا الاتحادية.

إننا نشكر نائب الممثل الخاص للأمم العام، السيد نيغل فيشر، على الاحاطة الاعلامية التي قدمها بشأن الحالة في هايتي. وعموما، بالرغم من أن البلد وضعت على المحك مؤخرا، فان الحكومة والشعب، بمساعدة المجتمع الدولي، تمكننا بشكل تدريجي من تحقيق استقرار الحالة.

وللأسف، لا تزال العملية السياسية في هايتي مهتزة. وما فتئت ترتفع نبرة الخطاب السياسي مؤخرا، الأمر الذي بالتأكيد لم يساعد على ازالة الخلافات بين السلطة التنفيذية والبرلمان. والخطوة الهامة في تحقيق الاستقرار والمضي قدما نحو الديمقراطية يمكن أن تتمثل في اجراء انتخابات برلمانية ومحلية نزيهة. ونأمل أن تواصل الحكومة العمل بشأن عملية الحوار والوطني واجراء الانتخابات هذا العام. وعلى الأمم المتحدة أن تقدم كل الدعم اللازم للعملية الانتخابية في هايتي. وينبغي أن تبدي جميع القوى السياسية في البلد اقصى درجة للهدوء وضبط النفس وان تحل نزاعاتها من خلال الاليات القانونية حصرا.

وشعرنا بالقلق اذ علمنا بان الحالة المتعلقة بالجريمة في البلد لا تزال تثير الانزعاج. ومن الواضح أن تحقيق الاستقرار مستحيل بدون وضع حد لأعمال العنف، وضمان احترام حقوق جميع المواطنين والمكافحة الفعالة للجريمة المنظمة والفساد.

وبلدية ومحلية حرة ونزيهة في هذا العام وبالتأكد من تحمل البلد لمسؤولية تقديم اكثر من نصف الميزانية الانتخابية. وفي ذلك الصدد، نناشد جميع اصحاب المصلحة من السياسيين الهايتيين العمل على أساس التوافق حتى يمكن القيام بالتحضيرات للانتخابات ويمكن اجراء الانتخابات بطريقة شاملة وشفافة. وعلاوة على ذلك، نناشد توغو السلطات الهايتية مواصلة الاصلاحات اللازمة لاستعادة الاطار القانوني للدولة وانشاء وتعزيز المؤسسات العامة وتحسين حياة شعبها.

ولا تزال الحالة الانسانية في هايتي مصدر قلق بالغ لبلدي. ومع انسحاب وكالات تقديم المساعدة الإنسانية، استمر تدهور الظروف المعيشية في المخيمات، حيث لا يزال هناك عدد كبير للغاية من الاشخاص المشردين داخليا. كما أن تقرير الأمين العام يشير إلى حدوث تدن كبير في الخدمات الاساسية بسبب انخفاض مستوى الاموال المتاحة، وتخشى توغو من عودة وباء الكوليرا، الذي أعلنت بداياته بالفعل. ولذلك يدعو بلدي المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدة المقدمة للسلطات الهايتية بغية الاستثمار في توفير المياه الصالحة للشرب والبنية الأساسية للصرف الصحي بغية مواجهة اندلاع الوباء مجددا. ويرى بلدي انه، نظرا لعدم وجود مسؤولية قانونية واضحة ملقاة على عاتق الأمم المتحدة، ينبغي للمنظمة أن تواصل الاضلاع بمسؤوليتها الاخلاقية عن مساعدة السلطات الهايتية في القضاء على ذلك المرض، ومصدره معلوم بصورة جيدة.

واود أن احتتم بياني بدعوة الطبقة السياسية بأكملها وشعب هايتي إلى مواجهة العوائق الكبيرة والتحديات الماثلة امامهم في ما يتعلق بتحسين الحوكمة في بلدهم وتنشيط النمو وتخفيض حدة الفقر بغية وقف الصراع السياسي الداخلي العميق الذي يعرقل سير بلدهم في طريق إحراز التقدم. ويعتقد بلدي أن على المجتمع الدولي أن يقف إلى جانب هايتي، ولكن ايضا من واجب ابناء هايتي انفسهم أن يجتهدوا أكثر

البعثة. وتبين الحالة الراهنة أن الحكومة الهايتية والمجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، تواجه طائفة من التحديات المعقدة في معالجة مسائل بناء السلام البالغة الأهمية للبلد، مثل تحقيق التوافق الوطني وتوطيد المجتمع، بما في ذلك على الجبهتين الإنسانية والاقتصادية.

ويجب أن تقوم الحكومة الهايتية بدور رئيسي. وهي مسؤولة عن الاستخدام الفعال للمساعدات الدولية ويجب أن تؤدي دورا نشطا في تنسيق تلك المساعدة.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل هايتي.

**السيد غاسبار (هايتي)** (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس المجلس على عقد هذه المناقشة. وأرحب بتقرير الأمين العام (S/2013/139) وأهنئ ممثله الخاص بالنيابة على إحاطته الإعلامية. وأشكر أيضا مختلف المتكلمين على تعليقاتهم البناءة.

إن مناقشة اليوم في المجلس، بعد خمسة أشهر من اتخاذ القرار ٢٠٧٠ (٢٠١٢)، تتيح لنا تقييم التقدم المحرز في هايتي والتحديات الرئيسية التي لا تزال قائمة. وعلى هذا الأساس، من الأهمية بمكان الإشارة بإيجاز إلى المبادئ التوجيهية الاستراتيجية والأهداف الأساسية لأنشطة الحكومة.

أولا، على الصعيد الإنساني، تمثل الأمر بالنسبة للسلطات الهايتية في مواجهة المسائل الطارئة، وخاصة حالة من أصبحوا بلا مأوى بسبب الزلزال، وكذلك إطلاق مشاريع بعيدة الأثر لإعادة بناء البلد على أساس الأولويات الست الرئيسية، ألا وهي، التعليم والعمالة وسيادة القانون والبيئة والطاقة والأطفال. وفي هذا الصدد، يتمثل الهدف في وضع البلد على طريق التنمية بصورة مستدامة لا رجعة فيها.

ولا شك أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تضطلع بدور ريادي في جميع تلك المجالات، على النحو الذي شدد عليه في تقرير الأمين العام (S/2013/139)

ولدى حفظة السلام الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في مساعدة الحكومة بصورة قوية وكبيرة. وفي المستقبل، يجب مواصلة دعم هايتي في تعزيز سيادة القانون وانفاذ القانون بغية كفالة قوات الأمن الوطنية وحدها للأمن، في نهاية المطاف.

ولا تزال الحالات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية مصدر قلق. وفي هذا السياق، لا بد من المشاركة الفعالة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها في إعادة بناء البلد وانشطة بناء السلام والتنسيق فيما بين المانحين.

ومن المثير للقلق انه، بالرغم من المساعدة الدولية الواسعة النطاق، لم يتم بعد القضاء على وباء الكوليرا. ومع أن عدد حالات الإصابة يتقلص، فإنها لا تزال عديدة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالمبادرات الفعالة والقائمة على النتائج التي قدمها الأمين العام لمكافحة ذلك المرض. وفيما يتعلق بخطة تركيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة، نرى أن المعايير الأساسية لإجراء تعديلات في ولاية البعثة وتشكيلتها يجب أن تقوم باستمرار على أساس الحالة الأمنية الفعلية. وذلك يرتبط بشكل مباشر بمستوى استعداد الشرطة الوطنية. وبصورة عامة، نحن نؤيد اقتراح الأمين العام بتركيز ولاية البعثة على عدد من الأهداف التي يمكن بلوغها بشكل ناجح خلال اربع او خمس سنوات. ومع ذلك، لا بد أن نعترف بان الأهداف المعلنة ومؤشرات القياس طموحة وتتطلب المناقشة فيما بين اعضاء المجلس في المستقبل.

ونحن نتفق على أن الآليات السياسية الداخلية في هايتي تتسم بأقصى درجة من الأهمية في هذا الوقت. وفي الوقت الحالي، لا يمكن بدونها تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة، ولذلك لا يمكن إجراء أي تغييرات في تشكيلة

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة قد زادت الإنفاق العام زيادة كبيرة لإعادة بناء الطرق والمطارات والمباني العامة ومشاريع الإسكان، وهو ما يخلق، بالتالي، فرص عمل فورية.

وفي مجال سيادة القانون، أنشأت حكومة مارتنلي - لاموث، التي تدرك أن استقلال القضاء شرط لا غنى عنه لإرساء ثقافة سيادة القانون، المجلس الأعلى للقضاء وملاآت الشواغر في المحكمة العليا، وهي أعلى محكمة في البلد. واتخذت تدابير إضافية لتدريب موظفي القضاء وزيادة السجون ومكافحة الاحتجاز المطول قبل المحاكمة وزيادة عدد محاكم الصلح. وتهدف جميع هذه المبادرات إلى ضمان احترام وحماية حقوق الإنسان.

وفي مجال إصلاح الدولة، تعكف الحكومة على إصلاح الإدارة العامة من خلال إطارها لإصلاح الدولة، الذي تم إطلاقه في تشرين الأول/أكتوبر الماضي والذي يغطي فترة السنوات الخمس ٢٠١٢-٢٠١٧. وقد أنشئ البرنامج إثر الغياب الملحوظ للفعالية في الخدمات التي تقدمها الإدارة العامة للجمهور. ولذلك، لا بد من تحديثها لتحسين قدرتها على الخدمة العامة.

في ما يتعلق بالفساد، عززت الحكومة الهيئات القائمة من خلال تزويدها بالتمويل اللازم. ولذلك، وبفضل جهود وحدة مكافحة الفساد، جرى اعتقال ومحاكمة أكثر من ٢٠٠ من موظفي الدولة لضلوعهم في فضيحة اختلاس تتعلق بأموال مخصصة لتوفير التعليم للجميع.

وعلى الصعيد السياسي، يلاحظ وفد بلدي الشواغل المعرب عنها بخصوص التأخيرات في الجدول الزمني للانتخابات لإجراء الانتخابات التشريعية الجزئية والانتخابات البلدية والمحلية. ونؤكد مجددا إرادة الحكومة التي عبرت عنها بقوة للعمل من أجل تحقيق هذه الإنجازات الهامة بأسرع ما يمكن وبأقصى قدر من الأمانة والشفافية ومع الالتزام الصارم بقواعد الديمقراطية.

ومن الواضح اليوم أن هاييتي أحرزت تقدما كبيرا. فعلى الصعيد الإنساني، وكما ورد في التقرير، أعيد توطين ١ ١٧٨ ٠٠٠ من النازحين بين عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١٣، وذلك بفضل التدابير الحكومية ودعم الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في المجال الإنساني. ويمثل ذلك خفضا أساسيا بنسبة ٧٧ في المائة في عدد السكان الذين لا مأوى لهم مقارنة بالأرقام الأولية.

وفي سياق مكافحة الكوليرا، وعلى الرغم من ظهور المرض مجددا في بعض أنحاء البلد، فإن نتائج الجهود الشاملة مشجعة. فقد أمكن خفض الوفيات ذات الصلة بالكوليرا من نسبة ٥,٣ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١,٢ في المائة بنهاية عام ٢٠١٢. وتم خفض انتشار الكوليرا من ٤٣ حالة لكل ١ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١١ إلى ٦ حالات لكل ١ ٠٠٠ في عام ٢٠١٢. وفي هذا الصدد، نرحب بشدة بمبادرة الأمين العام لإنشاء صندوق لمكافحة الكوليرا في هاييتي وتعيينه للدكتور بول فارمر.

وبصورة أعم، فإن التدابير المتخذة في مختلف المجالات قد بدأت تؤتي ثمارها. فبخصوص التعليم، ألحقت الحكومة أكثر من مليون طفل بالمدارس من خلال برنامجها التعليم للجميع بمساعدة برامج تحويل الأموال، وهي تكفل حصول الأمهات على رواتب من أجل تحفيزهن على إبقاء أطفالهن في المدارس وعدم إلحاقهم بالعمل.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أدت التدابير المتخذة إلى استقرار حالة الاقتصاد الكلي واجتذاب المستثمرين الأجانب ومكافحة البطالة. وقد أسفرت عن إيجاد آلاف من الوظائف وعن آفاق اقتصادية واعدة على نحو متزايد.

وفي هذا السياق، تم افتتاح مجمع كاراكول الصناعي في شمال البلد، وهو واحد من أكبر المجمعات الصناعية في منطقة البحر الكاريبي، ويمكن أن يخلق ٢٠ ٠٠٠ وظيفة مباشرة ونحو ٦٠ ٠٠٠ وظيفة غير مباشرة. وعلاوة على ذلك،

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، العديد من البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى إيجاد شبكة أمان اجتماعي في البلد. وقد ساعدت هذه البرامج على تخفيف حالة الكثير من الأسر التي تعيش في فقر مدقع.

وعلى الرغم من تلك الخطوات الملموسة قدما، لا تزال هناك تحديات كثيرة. فهناك العديد من القضايا الإنسانية والهيكليّة التي تتعلق بالتنمية في هايتي. وأود أن أسلط الضوء على اثنتين منها.

تتعلق الأولى بتمويل برامج ومشاريع التعمير والتنمية على نحو ما حددته الحكومة. ولا يزال ذلك يمثل القضية الجوهرية في التصدي لحالات الطوارئ، مثل مخيمات المشردين والغذاء والأمن، فضلا عن المسائل الأعم ذات الصلة بالتعمير. ومن ثم، فإن تعبئة الموارد أمر حاسم. ولذلك، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر البلدان المانحة الرئيسية ولأكرر دعوتنا لها لمواصلة إظهار كرمها وتفهمها لهايتي من أجل المساهمة في تعمير البلد على المدى الطويل.

والتحدي الثاني هو مسألة قلة مناعة البلد في مواجهة الكوارث الطبيعية. ودون تحسين النظر في هذه المشكلة، لا يمكن معالجة مهام التعمير بشكل مناسب.

وأخيرا، فإن الهدف الرئيسي للحكومة الهايتية هو وضع البلد على طريق التنمية بصورة مستدامة ولا رجعة فيها، باعتبار ذلك شرطا مسبقا لتحسين الظروف المعيشية لشعبها على نحو دائم. والحكومة تمتلك الإرادة السياسية اللازمة وتدرك أن أصحاب المصلحة في هايتي يجب أن يكونوا المحركات الحقيقية لهذه الأهداف الطموحة. غير أننا نفهم أيضا أنه بالنظر إلى محدودية موارد بلدنا، فإننا بحاجة إلى دعم حقيقي وفعال من شركائنا الدوليين لبلوغ أهدافنا. ومن ثم، تجدد الحكومة التزامها بالعمل يدا بيد مع شركائها ومع المجلس.

وفي هذا السياق، فإن الحكومة تشيد بتعيين ثلاثة ممثلين برلمانيين مؤخرا في المجلس الانتخابي الدائم الذي سينظم الانتخابات للملء الثلث الشاغر من مقاعد مجلس الشيوخ وسينشئ السلطات المحلية. وهذه عناصر هامة للحكومة الديمقراطية التي يسعى الرئيس ورئيس الوزراء إلى النهوض بها. وعلى الصعيد الأمني، تحسن الوضع كثيرا بصفة عامة، وذلك بفضل جهود الشرطة الوطنية الهايتية التي تدعمها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

ووفقا لبعض الدراسات، تم تسجيل ٨ جرائم قتل لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة في عام ٢٠١٢، وهو ما يمثل معدل أقل بكثير مقارنة ببلدان أخرى في المنطقة بلغ المعدل فيها ٢٥ جريمة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان. ومن ثم، فإن الحالة الأمنية مرضية.

وكان النجاح الباهر لمؤتمر القمة الحادي والعشرين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية، الذي عقد في شباط/فبراير في بور - أو - برانس، هاما للغاية لحكومة هايتي.

وكل هذه الحقائق تشير إلى وجود اختلافات واسعة بين التصور والواقع. ومن ثم، ستواصل الحكومة جهودها لتعزيز الأمن إلى أقصى حد في جميع أنحاء البلد.

وتنص خطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ على زيادة عناصرها تدريجيا من ١٠ ٠٠٠ إلى ١٥ ٠٠٠ في عام ٢٠١٦، وستضفي طابعا مهنيا بقدر أكبر على المؤسسة وتعزز قدراتها التشغيلية. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بعمل بعثة الأمم المتحدة ويؤيد مشروع خطة تركيز أنشطتها للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. كما نعتنم الفرصة لتوجيه الشكر إلى جميع البلدان المساهمة بقوات في البعثة.

وعلى الصعيد الاجتماعي، أطلقت حكومة هايتي، بمساعدة العديد من المنظمات الدولية بما فيها البنك الدولي

والأهم من ذلك، حكومة هايتي، في إطار استراتيجية متماسكة وأن يجري توفير الدعم والموارد اللازمة.

و ذلك أمر مهم بوجه خاص، فيما يتعلق بالشرطة الوطنية الهايتية. إننا نرحب بالتزام هايتي بتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وضبط عملية التوظيف في اتجاه بلوغ هدف ١٥ ٠٠٠ فرد من أفراد الشرطة، بحلول عام ٢٠١٦.

وبالمثل، يشكل تنظيم هايتيلانتخابات القادمة بشكل ملائم، خطوة أساسية في جهود البلد للاضطلاع بمسؤولياته المؤسسية والسياسية بشكل كامل. وفي ذلك الصدد أيضا، يشكل استمرار الدعم الدولي. وتعزيز سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان مجالات أساسية لتعزيز الاستقرار.

وينبغي ألا ننسى مع ذلك، بأن النمو الاقتصادي مع إحداث فرص عمل والإدماج الاجتماعي يشكّلان بعدين ضروريين للغاية للاستقرار في هايتي. ويشكّلان أولى الأولويات التي يتعين أن توجه نهج المجتمع الدولي فيما يخص الحالة في البلد.

وتظل المشاركة الدولية مهمة فيما يخص التنمية، على نحو متكامل، من حيث القدرات الأساسية في المجالات الرئيسية. وتجدد البرازيل التزامها الطويل الأجل تجاه هايتي في ذلك الصدد.

لقد قطعت الشقيقة هايتي، خطوات مهمة في سعيها لتحقيق الانتعاش من إحدى أسوأ الكوارث الطبيعية في عصرنا. واحتبر مرة أخرى صمود هايتي. وفاقم تأثير موسم الأعاصير الأخير وارتفاع تكاليف المعيشة حالة صعبة للغاية أصلا، لا تزال تتطلب اهتماما متواصلا من جانب المجتمع الدولي. ومن المسلم به على نطاق واسع أنه رغم التقدم المحرز، لا يزال ثمة الكثير الذي يتعين القيام به.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة ريبيرو فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

أشكر أيضا السيد نايجل فيشر على إحاطته الإعلامية، وعلى عمله الممتاز بصفته ممثلا خاصا بالنيابة للأمين العام ورئيسا مؤقتا لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأنا أقدر البيان الذي أدلى به للتو سفير هايتي، السيد غاسبار، وأرحب بمشاركة السيد فرناندو كاريرا كاسترو، وزير خارجية غواتيمالا، في مناقشتنا.

إن البرازيل تقدر مفهوم خطة التوطيد التي تتوقع ظروف الانتقال المستدام لوجود الأمم المتحدة في هايتي، وذلك تمشيا مع الحالة الأمنية الميدانية. ونحن نتفق بأنه ينبغي نقل المهام التي تضطلع بها البعثة اليوم تدريجيا إلى السلطات الهايتية، تبعاً لما يسمح به تطور القدرات الوطنية. ونؤيد أيضا المفهوم المرتبط بضرورة تعديل مستويات القوات في خضم استعداد البعثة للانسحاب تدريجيا. ومع ذلك، يجب ألا تكون الاعتبارات المالية القوة الدافعة للحد من وجود الأمم المتحدة في هايتي. وعلى الرغم من أننا نفهم القيود المالية الحالية، ينبغي أن تشكل الحالة الميدانية، وتقييم قدرة حكومة هايتي على تحمل المسؤوليات، عوامل حاسمة فيما يخص تحديد مستوى وطبيعة وجود الأمم المتحدة المستقبلي في هايتي. إذا سمحنا للاحتياجات المالية بإملاء وتيرة التحول، فإننا سوف نحيد عن استراتيجية خروج مسؤولة ومسيطر عليها التزم بها مجلس الأمن. ويجب أن يتولى الهايتيون زمام خطة توطيد البعثة، بوصفها قاعدة لتطوير القدرات الضرورية. ويجب أن تنطوي على شراكة حقيقية حول الأهداف المشتركة الرئيسية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تضمن أنه عندما يجين الوقت لنقل المسؤوليات، يتعين أن يلتقي الشركاء الدوليون والوكالات والصناديق والبرامج،

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هاييتي، التي تضم الأرجنتين، البرازيل، كندا، شيلي، كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، غواتيمالا، بيرو وبلدي أوروغواي. وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، لمناقشة تقرير الأمين العام الأخير (S/2013/139) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي. وترحب مجموعة الأصدقاء بالسيد نايجل فيشر، الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام في هاييتي، ونائب رئيس البعثة. ونود شكره على إحاطته الإعلامية الشاملة، وعلى اضطراره بالمسؤولية عن البعثة، خلال هذه الفترة الحرجة. وتود المجموعة أيضا أن تعرب عن امتنانها وإشادتها بالسفير ماريانو فرنانديز أموناتيغوي، على عمله المتفاني، بصفته ممثلا خاصا للأمين العام في هاييتي ورئيسا للبعثة.

إن تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية، وإرساء ثقافة سياسية تفضي إلى بناء توافق في الآراء، وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، تشكل العناصر الرئيسية لتحقيق مزيد من الاستقرار والازدهار واستدامتهما في هاييتي. وتشجع في ذلك الصدد، مجموعة أصدقاء هاييتي بقوة جميع الأطراف السياسية في هاييتي على تعميق الحوار والتعاون من أجل تعزيز الديمقراطية في بلدها. وتعيد المجموعة التأكيد مجددا على أهمية إجراء انتخابات برلمانية وبلدية ومحلية جزئية حرة وشفافة ونزيهة. والتي تشكل خطوة أساسية وملحة في اتجاه تثبيت الاستقرار الدائم والانتعاش والتنمية في هاييتي. ويشكل الإنشاء الفعلي للمجلس الانتخابي للبلد، معلما رئيسيا في تلك العملية. وفي ذلك الصدد، تتطلع مجموعة الأصدقاء إلى التطورات الإيجابية المتعلقة بتعيين أعضاء الهيئة الانتقالية للمجلس الانتخابي الدائم.

وفي ذلك الصدد، من المثير للقلق، نظرا للقيود المالية، أن يسحب شركاء دوليون مهمون مساعداتهم للبلد، حتى في ظل وجود احتياجات إنسانية مثيرة للقلق. ولا يتماشى هذا الاتجاه مع خطة توطيد البعثة، المنصوص عليها في تقرير الأمين العام (S/2013/139) المعروض علينا. وفي الواقع، فإنه يتناقض مع أحد افتراضاتها الأساسية. ولن تنجح خطة التوطيد، إلا من خلال بذل جهد نشط ودائم لتعبئة الموارد الضرورية لملاء الشواغر التي تركتها البعثة مفتوحة تدريجيا.

كشراكة حقيقية، وفي ظل الاحترام الكامل لسيادة هاييتي، تتوخى استراتيجية التوطيد أيضا اتخاذ خطوات، لا يمكن إلا للهاييتيين اتخاذ قرار بشأنها. وتلك الخطوات، بدورها، بحاجة إلى بيئة من التعاون والالتزام بأعلى مصالح سكان هاييتي وبنظام سياسي يعمل بشكل كامل. ونحن على ثقة من أن جميع الجهات الفاعلة السياسية في هاييتي سوف تستمر في مواصلة الحوار وتعزيز الديمقراطية.

كما أقر بذلك مجلس الأمن ومجموعة أصدقاء هاييتي في كانون الثاني/يناير الماضي، يشكل إجراء الانتخابات المحلية والتشريعية خطوة أساسية في مسار هاييتي لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية. وتتوقع البرازيل أن تستجيب القيادة الهايتية لتلك الدعوة وتتخذ التدابير اللازمة لضمان تنظيم انتخابات في أقصر وقت ممكن.

ونحيط علما بالجهود والمبادرات الأخيرة للمضي قدما بالعملية السياسية، ونشجع اتخاذ المزيد من الخطوات في ذلك الاتجاه. ولا نزال واثقين في قدرة هاييتي على التوصل إلى توافق الآراء اللازم، لمواجهة تعقيدات هذه العملية، بهدف تهيئة الظروف لمزيد من التعاون والاستثمار وتعزيز المؤسسات.

يمكن لحكومة هاييتي وشعبها مواصلة الاعتماد على انخراط البرازيل وتضامنها الثابتين.

وتكرر المجموعة تأكيد التزامها بسياسة عدم التسامح مطلقا التي تنتهجها الأمم المتحدة إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ونتوقع في ذلك الصدد، أن يلتزم جميع موظفي الأمم المتحدة بأرفع معايير السلوك. وتحث المجموعة جميع الجهات الفاعلة المعنية على تحمل المسؤولية عن ضمان منع مثل هذه الحالات، والتحقيق في الادعاءات ومساءلة المسؤولين عنها.

وترحب مجموعة الأصدقاء بالتقدم الكبير المحرز في عام ٢٠١٢ فيما يتعلق بإعادة توطين الأشخاص المشردين من جراء الزلزال عام ٢٠١٠. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق أيضا إزاء تدهور الأوضاع المعيشية في المخيمات المتبقية، وبشأن حالة النساء والأطفال على وجه الخصوص، باعتبارها مثلا على التحديات الإنسانية التي لا تزال تواجهها هايتي.

وتدرك المجموعة الجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة الهايتية، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وغيرهما من الجهات الأخرى من أجل حماية الفئات الضعيفة، غير أنها تلاحظ مع القلق أيضا، ضرورة تحسين استجابة قطاع العدالة الجنائية لشكاوى الاغتصاب والجرائم الخطيرة التي ترتكب بحق الأطفال. وعليه، فإننا ندعو إلى زيادة الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والأطفال ومواجهته على وجه السرعة.

وتذكرنا هذه التحديات وغيرها، من قبيل الجهود الجارية في مجال مكافحة وباء الكوليرا، بأهمية مواصلة التعاون بين المجتمع الدولي وحكومة هايتي كي يتسنى تلبية احتياجات الشعب الهايتي. وتعترف مجموعة الأصدقاء - في ذلك الصدد - بالجهود التي تبذلها الجهات المانحة، وتطلب إلى أعضائها الوفاء بتعهداتها دون إبطاء.

وتدرك مجموعة أصدقاء هايتي الروابط الوثيقة بين تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية، لكونها تعزز بعضها بعضا. وعليه، فإننا نشدد على أهمية التصدي لمسألة البطالة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية بطريقة مجدية. وفي الوقت نفسه، تشير

وتقر مجموعة أصدقاء هايتي بالدور الحاسم للبعثة فيما يخص ضمان الاستقرار والأمن في هايتي، وتشيد بالبعثة لاستمرارها في مساعدة حكومة هايتي على ضمان بيئة آمنة ومستقرة.

وتلاحظ مجموعة الأصدقاء بأن الحالة الأمنية العامة في هايتي قد ظلت مستقرة نسبيا، منذ التقرير السابق للأمين العام (S/2012/678)، رغم أنها اتسمت بزيادة في الاضطرابات المدنية وارتكاب الجرائم الخطيرة. وقد سمح ذلك للبعثة، بتنفيذ الانسحاب المنصوص عليه في قرار ٢٠٧٠ (٢٠١٢) بدون تقويض الأمن والاستقرار في هايتي.

كما ترحب المجموعة بتقديم نسخة موجزة من خطة توطيد البعثة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦، التي جرت مناقشتها مع حكومة هايتي، وتشمل وصفا لنطاق خطة توطيد البعثة على أساس الأوضاع القائمة، والمخاطر والتحديات، ومجموعة أساسية من المهام الموكلة التي يتعين على البعثة التركيز عليها مع المعايير ذات الصلة، واستمرار عمل توطيد دعاميتها الرئيسيتين وهما الأمن والدعم، من أجل تحقيق هدف تمكين السلطات الهايتية من التولي التدريجي لمسؤولياتها الأساسية عن مستقبل بلدها.

وتعيد مجموعة الأصدقاء تأكيد أهمية التزام حكومة هايتي بتعزيز سيادة القانون وتحقيق المزيد من التقدم فيما يخص إصلاح قطاع الأمن.

وتود مجموعة أصدقاء هايتي أن تؤكد في ذلك الصدد، على أهمية الدور الذي تضطلع به الشرطة الوطنية الهايتية في تحقيق الأمن والاستقرار في البلد، علاوة على التشديد على أهمية مواصلة العملية الجارية بشأن تعزيز قوة الشرطة وإضفاء الطابع المهني عليها، فضلا عن إصلاحها، بغية تمكينها من تولي المسؤولية الكاملة عن أمن البلد.

على الدستور الهايتي، وهي تستحق جميعا الاعتراف من قبل المجتمع الدولي. وشهدنا بالمثل العديد من المبادرات، من قبيل تنفيذ خطة هايتي الاستراتيجية للتنمية، وآلية التعاون الجديدة، والخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وهي تشكل أيضا أمثلة مناسبة على هذه العملية المستمرة.

وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز، فإن هناك مجالات يجب إدخال تحسينات فيها، وعلى وجه الاستعجال، فيما يتعلق بتعزيز المؤسسات، وتوطيد سيادة القانون وتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية لجميع السكان. وهذه جميعا عناصر لا غنى عنها لكفالة تحقيق الأمن والاستقرار ومؤسسات الحكم، فضلا عن تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعب الهايتي. ولا جدال في أهمية الحوار السياسي بين مختلف السلطات الأساسية للدولة، كونه السبيل الوحيد لتحقيق توافق دائم في الآراء يسمح ببناء مجتمع شامل في هايتي وقادر على احترام حقوق الإنسان بشكل كامل، علاوة على قدرته على التصدي للتحديات المستمرة. وإذ تكرر شيلي التزامها بالعمل مع هايتي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، فهي تدعو السلطات الهايتية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة فوراً إلى تشجيع ذلك الحوار السياسي، والسعي إلى تحقيق توافق في الآراء. وفي ذلك الصدد، فإن إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة وذات مصداقية على مستوى البلديات والمحليات - بدعم من البعثة - يشكل جزءاً أساسياً من هذه العملية، ويقتضي إنشاء وتشغيل مجلس انتخابي دائم على وجه الاستعجال.

ويدرك وفد بلدي الدور المحوري الذي تضطلع به البعثة فيما يتعلق بالحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة في هايتي، فضلا عن التقدم الذي أحرزته الشرطة الوطنية الهايتية في ذلك المجال. وعلى الرغم من تزايد الاضطرابات المدنية ومعدلات الجريمة، فقد تمكنت البعثة بفضل استقرار الحالة الأمنية، من مواصلة

المجموعة إلى استحالة تحقيق الاستقرار الحقيقي أو التنمية المستدامة في هايتي دون تعزيز المؤسسات الديمقراطية، أو دون وجود عملية ديمقراطية تنسم بالمصداقية. وتشدد المجموعة في ذلك السياق، على أهمية تعزيز سيادة القانون عن طريق تعزيز المؤسسات الهايتية. وتكرر المجموعة أيضا التأكيد على مسؤولية البعثة عن تقديم الدعم إلى الدولة الهايتية في مجالات الحكم الرشيد، وتوسيع نطاق سلطة الدولة، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وفقا لولايتها.

أخيراً، تؤكد مجموعة الأصدقاء، التزامها وتضامنها مع حكومة وشعب هايتي في سعيهما نحو تحقيق الاستقرار والتعمير، والإنعاش، فضلا عن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتوطيد الديمقراطية. ونحیی الرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة على تفانيهم وجهودهم الدؤوبة من أجل تعزيز الانتعاش والاستقرار في هايتي، ونعرب عن دعمنا للبعثة.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أعطي الكلمة الآن للممثل شيلي.

**السيد إيراثورث (شيلي) (تكلم بالإسبانية):** يعرب وفد بلدي عن امتنانه لتنظيم هذه المناقشة. ونرحب بحضور وزير خارجية غواتيمالا اليوم. ونشكر أيضا نائب الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، السيد نايجل فيشر، على إحاطته الإعلامية. ونود أن نشكر على وجه الخصوص السفير ماريانو فرنانديث على فترة توليه رئاسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي مؤخرا.

تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به للتو الممثل الدائم لأوروغواي باسم مجموعة أصدقاء هايتي.

لقد شهدنا في عام ٢٠١٢ إنجازات هامة في إطار العملية الجارية في هايتي: تصديق البرلمان على الحكومة الجديدة، وتعيين المجلس الأعلى للقضاء، ونشر التعديلات التي أدخلت

عند النظر إلى هايتي من منظور ما حققته من تنمية منذ الزلزال المدمر الذي وقع في عام ٢٠١٠ حتى الآن، فإن التقدم المحرز المتمثل في انخفاض قدره ٧٥ في المائة في أعداد المشردين داخليا في مخيمات اللاجئين يدل على العمل الممتاز الذي قامت به السلطات الهايتية في هذا المجال، بدعم من الأمم المتحدة. وهذا دليل واضح على أن قيام مختلف الجهات الفاعلة بتنسيق إرادتها يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية.

يرى وفد بلدي أن من الضروري التأكيد من جديد على أهمية التفاعل بين السلطات الهايتية في الحفاظ على الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية. بدون هذا التفاعل الإيجابي، سيكون من المستحيل التصدي، على النحو الملائم، للتحديات التي لا تزال تواجه تعزيز سيادة القانون وتوطيد المؤسسات الديمقراطية، لا سيما في مجالات إدارة العدالة، وحقوق الإنسان، وإدارة السجون، والعنف الجنساني، وحماية القصر. ومن الأمور الضرورية أيضا إرساء الأسس اللازمة للتنمية عن طريق جذب الاستثمار وخلق فرص العمل، مما يمكن من التصدي للحالة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وانخفاض الأمن الغذائي في هايتي.

وإذ نجدد التأكيد على التزام حكومة شيلي تجاه الشعب والسلطات الهايتية وتضامنها معهما، نعتقد أيضا أن من الضروري مواصلة التعاون من أجل تعزيز تنمية القدرات المؤسسية في هايتي في إطار مبدأ الملكية الوطنية. ذلك ما يتطلبه مستقبل هايتي.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

**السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):** يشارك وفد بلدي مرة أخرى في هذه المناقشة نصف السنوية بشأن مسألة هايتي إثباتا وتقديرا لالتزام إسبانيا تجاه هذا البلد الواقع في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي،

العمل على إعادة التنظيم والاتفاق المنصوص عليهما في تحديد ولايتها. ويرحب وفد بلدي في ذلك السياق بخطة البعثة المتعلقة بتركيز الأنشطة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ وتثني على تمكن البعثة من وضع أهداف محددة ملموسة في مجالات التنمية السياسية، وتعزيز القدرة الانتخابية، وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، المتفق عليها مع السلطات الهايتية. وبالمثل، ثني على بدء الخطة عملية استعراض استراتيجية. ومن شأن هذه الأهداف أن تمكن البعثة من استخدام الموارد وتقييم إنجازاتها بمزيد من الفعالية كي يتسنى نقل المسؤوليات إلى السلطات الهايتية على نحو تدريجي ومطرد.

ونشدد في ذلك الصدد، على أنه ينبغي تبرير أي تخفيضات في ميزانية البعثة استنادا إلى الحالة الميدانية كما هي، علاوة على الأخذ في الاعتبار بالتراطيب بين المهام الأمنية والإنمائية، التي يشكّل فيها إنشاء المشاريع السريعة الأثر، والبرامج المعنية بالحد من العنف المجتمعي، وغيرهما من المبادرات الأخرى الرامية إلى دعم السكان المحليين عوامل رئيسية لتحقيق النجاح. ويرحب وفد بلدي في ذلك السياق، بمبادرة الأمين العام بشأن مكافحة الكوليرا، بالإضافة إلى العمل الذي اضطلعت به البعثة في هذا المجال، ويدعو الجهات المانحة إلى الوفاء بتعهداتها المالية.

وفيما يتعلق بأولويات الشرطة، فإننا نأمل على وجه خاص أن تتمكن الشرطة الوطنية الهايتية من تولي مسؤولية أكبر في مجال الأمن العام على نحو تدريجي، تماشيا مع خطة تطويرها للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري القيام بالعملية السنوية لتجنيد وتدريب الشرطة، وهي لا تتطلب بذل جهود من جانب السلطات الهايتية فحسب، بل أيضا من جانب المجتمع الدولي. لن تفتأ حكومة شيلي تشارك في تدريب الشرطة من خلال برامجها في مجال التعاون الثنائي.

من شأن المؤسسات السياسية القوية أن تجعل من الممكن المضي قدما في عملية إعادة البناء بطريقة أكثر كفاءة بكثير مما عليه الحال حتى الآن. كما تجعل من الممكن رسم صورة هاييتي في الخارج بلدا يمضي قدما في تحوله إلى بلد آمن ومستقر ويتمتع بالعدالة الاجتماعية.

وأخيرا، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي للأمين العام على تقريره نصف السنوي (S/2013/139) عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، فضلا عن خطة التوطيد التي وضعتها البعثة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ وأوردها التقرير.

على الرغم من بعض أوجه التحسن، لا يزال هناك العديد من التحديات التي تواجه هاييتي. من أجل النجاح في التصدي لتلك التحديات وتلبية توقعات شعب هاييتي، من الضروري أن يضاعف الزعماء السياسيون في هاييتي جهودهم ويجددوا التزامهم بإعادة إعمار بلدهم وبعملية تحقيق استقراره.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

**السيد ماير - هارتنغ (تكلم بالفرنسية):** يشرفني أن أحاطبكم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويؤيد هذا البيان البلد المنضم كرواتيا؛ والبلدان المرشحة للانضمام، الجبل الأسود، وصربيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدا عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحان المحتملان ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ فضلا عن أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر السيد نايجل فيشر على إحاطته الإعلامية، وممثل هاييتي على بيانه. في بياننا الأخير أمام مجلس الأمن، رحب الاتحاد الأوروبي بما تحقق من استقرار نسبي على الساحة السياسية منذ تعيين رئيس الوزراء الجديد السيد

وهو بالتالي بلد تربطنا به صلة القربى. هاييتي بلد صديق، ونحن أصدقاء لهايتي. ولهذا السبب، مع أنني أؤيد البيان الذي سيدي به بعد قليل رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، أود أن أوضح ببعض الاعتبارات الإضافية بصفتي الوطنية.

لقد دعمت إسبانيا دعما حاسما عملية إعادة إعمار هاييتي منذ الزلزال المروع الذي دمر البلد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. ومع ذلك، فإن الضعف المؤسسي الذي تعاني منه هاييتي يعوق حتى الآن بلوغ مستويات التنفيذ المتوخاة. لهذا السبب لم تبلغ المعونة المقدمة غاية إمكاناتها. لقد أبلغ وزير الدولة للتعاون الدولي وشؤون المنطقة الإيبيرية الأمريكية لدينا هذه الرسالة لكل من فخامة الرئيس مارتيللي ودولة رئيس الوزراء، السيد لاموت، أثناء زيارته إلى هاييتي في شباط/فبراير. ظلت حكومة الرئيس مارتيللي تعمل بعزم من أجل الحد من المشاكل المتوطنة التي يعانيها النظام السياسي في هاييتي. ومع ذلك، فإنه لم يتمكن بعد من جعل المؤسسات الهايتية تعمل بقدر أكبر من الفعالية. ولا يزال إجراء الانتخابات المحلية وانتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ أمرا معلقا نتيجة عدم قدرة الجهات الفاعلة السياسية الهايتية على الاتفاق على تشكيل مجلس انتخابي دائم، على النحو المنصوص عليه في دستور عام ١٩٨٧، ولذلك لم يتسن حتى الآن تأسيس المجلس رسميا. لقد أنجزت بعض التحسينات الجزئية في الأيام الأخيرة، على نحو ما ذكره ممثل هاييتي، ونحن نرحب ترحيبا حارا بذلك. بيد أن هذه العملية لا تزال غير منجزة في الوقت الحاضر.

تود إسبانيا أن تتوجه بنداء واضح ومقنع إلى جميع الجهات الفاعلة السياسية الهايتية تدعوها فيه إلى الاضطلاع بمسؤولياتها والعمل من أجل تشغيل المؤسسات تشغيليا سلسا ومنظما. وكما ذكر مجلس الأمن من قبل، فإن الانتخابات المعلقة ينبغي أن تجري خلال هذا العام.

الحكومة، على الرغم من أن الرئيس مارتيلي قد جعل محقا سيادة القانون إحدى أولويات رئاسته.

سيواصل الاتحاد الأوروبي، في إطار حوارهِ السياسي مع هايتي، تذكير جميع أصحاب المصلحة المهتمين بالضرورة الملحة لاعتماد نهج أكثر شمولاً في العلاقات بين المؤسسات والعمل من أجل تحقيق توافق وطني بشأن المضي قدماً في عدد صغير لكن واقعي من الإصلاحات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية بالتعاون مع الشركاء الدوليين.

وفي ما يتعلق بجوانب معينة من تقرير الأمين العام، ولا سيما الأنشطة المتصلة ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، يكرر الاتحاد الأوروبي دعمه وتقديره للمساهمة التي لا تزال البعثة تقدمها في تحقيق الأمن والاستقرار في هايتي. ونرحب بخطة التوظيف للبعثة وتركيز أنشطتها في المستقبل على المجالات الأربعة ذات الأولوية التي اقترحتها الأمين العام.

سوف يسهم الاتحاد الأوروبي، جنباً إلى جنب مع الجهات المانحة الأخرى، في إطار برامجه للتعاون مع هايتي، في الاضطلاع بالمسؤوليات التي لن تكون جزءاً من ولاية البعثة، فضلاً عن المساعدة في التسليم التدريجي للاختصاصات المنوطة بالبعثة إلى السلطات الهايتية. وفي هذا الصدد، ينتظر أن ييسر دعم الاتحاد الأوروبي لطائفة واسعة من الإصلاحات الإدارية للدولة، التي أعلنتها الحكومة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، هذا التسليم عن طريق تحسين قدرات المؤسسات الهايتية.

سيواصل الاتحاد الأوروبي النظر في الإسهامات الأخرى التي يمكن تقديمها في إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك التعاون عبر الحدود مع الجمهورية الدومينيكية من أجل دعم أنشطة الحكومة الهايتية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

لوران لاموت، في أيار/مايو ٢٠١٢)، (انظر S/PV.6842) كما أعرب الاتحاد الأوروبي عن أمله في أن تفضي الإصلاحات السياسية قدماً بفضل ما تم في أوائل عام ٢٠١٢ من إنفاذ لعدد من التعديلات المدخلة على دستور عام ١٩٨٧. نؤكد مجدداً دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها الرئيس مارتيلي ورئيس الوزراء لاموت من أجل المضي قدماً في التجديد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في هايتي.

في ذلك الصدد، يؤسفنا أن نلاحظ أن المناخ السياسي المتوتر حالياً، وعدم التعاون، والميل إلى المواجهة السياسية غير المنطقية قد عرقلت حتى الآن إحراز تقدم تقدم في هذه الإصلاحات، التي يحتاج إليها النظام الديمقراطي الهش في هايتي حاجة ماسة. ومما يثير القلق بشكل خاص أن مختلف الأطراف المعنية لم تنجح بعد في الاتفاق على إنشاء مجلس انتخابي، الأمر الذي شكل عقبة أمام تحديد موعد للانتخابات المقبلة. ولا يسعنا إلا أن نكرر مناشدتنا جميع أصحاب المصلحة العمل بروح المسؤولية ومن أجل مصلحة المجتمع الهايتي أجمع. يؤيد الاتحاد الأوروبي طلب الأمين العام إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة بدون إبطاء، ونعرب مجدداً عن استعدادنا للمساهمة مالياً في إجراء الانتخابات المزمعة وفي تعزيز قدرات المجلس الانتخابي الدائم المقبل.

ومع ذلك، فإننا نعلم أن بطء عملية الإصلاح لا يقتصر على المسائل الانتخابية. إننا نشاطر الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره (S/2013/139) في عدد معين من المجالات التي لم تشهد إلا القليل من التقدم، بل شهدت تراجعاً. في ذلك الصدد، أشير، على سبيل المثال لا الحصر، إلى استمرار أوجه القصور في قطاع العدالة، والتعيينات العشوائية في كثير من المجالات الرئيسية لإدارة الدولة، وحالات الإخلاء القسري للمشردين الذين لا يزالون يعيشون في المخيمات، واستمرار مناخ الإفلات من العقاب. وعلى العموم، فإن تلك الملاحظات تؤدي إلى نتائج متباينة جداً فيما يتعلق بتحسين

مواصلة التعاون مع شعب وسلطات هايتي للتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي ما زالت سائدة في هايتي.

وتشيد المكسيك بتعيين أعضاء الهيئة الانتقالية للمجلس الانتخابي الدائم، وتأمل أن يكون انضمامهم الفوري إلى هذه الهيئة بمثابة نقطة انطلاق لإجراء الانتخابات المحلية والبلدية. من الضروري أن تعتمد هايتي ثقافة ترمي إلى بناء توافق في الآراء لمعالجة مسائل التنمية ذات الأولوية للجزيرة. ومن الجدير بالاهتمام أيضا تنمية قدرات الشرطة الوطنية الهايتية حتى تتمكن من توسيع نطاق وصولها إلى جميع الأراضي، بما يمكنها من التصدي بفعالية لمعدلات الجريمة.

تود المكسيك أن تنوه بقرار تجديد ولاية الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، بموافقة الحكومة الهايتية، الذي اتخذ قبل أيام قليلة. أجرى مجلس حقوق الإنسان تقييما لحالة حقوق الإنسان في البلد وأحاط علما بالتزام الحكومة بتحسين نوعية حياة مواطنيها. لا شك في أن هذه الأعمال سوف تكمل العمل الذي تقوم به البعثة في دعم الحكم الرشيد في البلد.

تؤكد المكسيك من جديد دعمها الكامل للبعثة وتقر بقيمة الرجال والنساء المنتشرين في البعثة لتحسين الحالة في هايتي. ستواصل حكومة المكسيك دعم بناء المؤسسات في البلد، وكذلك المشاريع المتوسطة والطويلة الأجل. وندعو إلى إعادة التشكيل المحتملة لولاية البعثة، مع مراعاة الاعتبارات التي طرحتها اليوم البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وكذلك أعضاء المجتمع الدولي ملتزمين بتحقيق الاستقرار والتنمية على المدى الطويل في هايتي.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

**السيد ريشينسكي** (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ، سيدي الرئيس، بتوجيه الشكر إليكم ووفد الاتحاد الروسي على تنظيم مناقشة اليوم بشأن هايتي.

**السيدة مورغان** (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أشكر وفد الاتحاد الروسي على عقد مناقشة اليوم. وأود أيضا أن أشكر السيد نايجل فيشر، الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام في هايتي، على حضوره هنا اليوم وعلى تقييمه للحالة في الميدان. استمعت المكسيك باهتمام كبير إلى التقييم المفصل للحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في هايتي. ونعتقد أنه من الضروري للمجتمع الدولي والأمم المتحدة مضاعفة جهودهما الرامية إلى إرساء أسس التنمية المستدامة في البلد. يصف تقرير الأمين العام (S/2013/139) الصورة المعقدة ويقترح خطة توطيد لتركيز الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على مجالات محددة لتعزيز الاستقرار السياسي.

نحن نتفق مع تحديد المجالات الأربعة ذات الأولوية للخطة: تطوير قدرات الشرطة، بناء القدرات الانتخابية، وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والحكم السليم. غير أننا نشعر بالقلق لأنه لم تؤخذ في الحسبان إجراءات ثبت نجاحها في الماضي، مثل المشاريع السريعة الأثر التي وضعت استراتيجيات لتشجيع الانتعاش الاقتصادي والمشاريع المتوسطة والطويلة الأجل التي مكنت من تلبية الاحتياجات المستمرة في مجالات المساعدة الإنسانية والرعاية الصحية والأمن الغذائي والهياكل الأساسية.

ونحن نتفق على أنه في حين يمكن دعم البعثة من جانب الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في الميدان، بما في ذلك القطاع الخاص، لا ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تنأى بنفسها عن مجالات رئيسية محددة، مثل التعليم، الأغذية والزراعة، التي يمكن أن تكون مصدرا لانعدام الاستقرار على المدى الطويل. من الضروري أن يكون هناك التزام ثابت مستمر من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تدعو المكسيك مجلس الأمن ووكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية والشركاء إلى

وبالمثل، فإن مساعدتنا الإنمائية تعين النساء والأطفال العاجزين عن دفع تكاليف خدمات الرعاية الصحية على الوصول إلى المرافق الصحية، وبالتالي التمتع بنوعية حياة أفضل. تلك هي صنوف النتائج التي نود مواصلة رؤيتها تتحقق في هايتي.

قام أعضاء الحكومة الكندية مؤخرا بعدة زيارات رفيعة المستوى إلى هايتي. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، قام وزيرنا للتعاون الدولي، السيد جولييان فانينو، وفي شباط/فبراير من هذا العام، وزير خارجيتنا، السيد جون بيرد، ووزيرة الدولة للشؤون الخارجية، السيدة دايان أبلونتشي، بزيارة هايتي للاطلاع بصورة مباشرة على تنمية البلد.

واجتمعوا مع الرئيس مارتيلي، ورئيس الوزراء لاموث لمناقشة النجاحات التي حققت والتحديات القائمة على حد سواء في مجالات سيادة القانون والأمن والحوكمة والتنمية المستدامة، فضلا عن الحاجة إلى تعزيز المساءلة والشفافية.

وأكد الوزراء، خلال زيارتهم، تصميم كندا على تقديم الدعم إلى حكومة هايتي في عزمها على تحسين تنسيق الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والشركاء الموجودون في البلد. وتعكف كندا حاليا على استعراض التزامها الطويل الأجل في هايتي، كما هو الحال مع البرامج الحكومية ككل، وذلك لتحقيق نتائج مستدامة لشعب هايتي، وبخاصة لمن هم في أمس الحاجة إليها.

(تكلم بالإنكليزية)

وتواصل كندا تقديم الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وستشارك كندا، في الأشهر المقبلة، بشكل وثيق في المناقشات بشأن خطة توطيد البعثة على أساس الأوضاع القائمة، التي تطوي على اختزال أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في مجموعة أساسية من المهام المشمولة في ولايتها في مجالات الأمن والاستقرار

نعقد هذه المناقشة في وقت يواجه فيه البلد، بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات منذ الزلزال المدمر الذي ضرب هايتي، خيارات هامة للمستقبل. في عام ٢٠١٢، جرى تذكيرنا مرة أخرى بأن هايتي لا تزال معرضة للكوارث الطبيعية عندما ضرب الإعصار ساندي والعاصفة المدارية إسحاق البلد. واستجابت كندا بتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ إلى من هم في أشد الحاجة في هايتي. وتحقق في العام الماضي أيضا قدر من التقدم في التعمير والتنمية.

بيد أن الجمود المستمر في تنظيم الانتخابات التشريعية والبلدية المتأخرة منذ وقت طويل يثير تساؤلات خطيرة بشأن قدرة المؤسسات الديمقراطية في هايتي. ومن شأن تشجيع مجلس انتخابي يتمتع بالشرعية والمصدقية على تنظيم هذه الانتخابات، أن يتيح لقيادة هايتي الفرصة لإعادة تأكيد التزامهم وإظهار احترامهم للمبادئ الديمقراطية. إذا لم تجر الانتخابات في عام ٢٠١٣، سيصبح من الصعب بصورة متزايدة على المجتمع الدولي قبول الأعذار والتأخيرات. يجب إجراء الانتخابات التي طال انتظارها في عام ٢٠١٣، وفي أقرب وقت ممكن.

إن شراكة كندا مع هايتي قائمة منذ عقود، ونحن أحد أسخي داعمي هذا البلد. قدمت كندا أكثر من بليون دولار دعما للبلد منذ عام ٢٠٠٦. وأسهمت كندا في الأولويات الإنمائية الهايتية في طائفة كبيرة من المجالات - من قبيل النمو الاقتصادي والأمن الغذائي وصحة الأم والطفل - من خلال مبادرة موسكوكا، كندا. كما قدمت كندا مساعدات إنسانية كبيرة في أعقاب الكوارث الطبيعية للتخفيف من معاناة الشعب الهايتي وتلبية احتياجاته الملحة.

ومنذ شباط/فبراير ٢٠١٢، على سبيل المثال، شعرنا بالسرور لمساعدة أكثر من ٥٥٠٠ أسرة هايتية شردها زلزال عام ٢٠١٠ في الانتقال من مخيم شان دي مار، بمساعدة العاملين المختصين بقضايا معينة، إلى أماكن إقامة آمنة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، على ترؤس هذه المناقشة. وأود أن أشكر أيضا السيد ماريانو فرنانديز، الممثل الخاص السابق للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على إسهاماته الهامة في البعثة. كما أود أن أشكر السيد نايجل فيشر على توليه المسؤولية الهامة للبعثة. وأود أيضا أن أشيد برجال ونساء البعثة على ما أظهروه من التزام وثبات في ظروف صعبة.

وأرحب بتقرير الأمين العام بشأن البعثة (S/2013/139)، الصادر في ٨ آذار/مارس. ولا تزال هايتي، كما يذكر التقرير، تواجه العديد من التحديات. ولا تزال هايتي بحاجة إلى تحسين بنيتها التحتية الأساسية، مثل الطرق والكهرباء وتوفير المياه الصالحة للشرب، فضلا عن الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الحصول على التعليم والدواء.

ولا تزال أيضا ثمة مستويات عالية من البطالة والجريمة. كما أن هناك حاجة إلى إنشاء مجلس انتخابي مؤقت لإجراء الانتخابات القادمة بطريقة سلمية وديمقراطية. لا تزال هناك تحديات كثيرة أمام هايتي على درها نحو التعافي وإعادة الإعمار والتنمية. وإضافة إلى ذلك، ضرب إعصار ساندي البلد في أواخر تشرين الأول/أكتوبر. فاستجاب المجتمع الدولي على الفور، وقدمت اليابان منحة عاجلة بلغت ١,٢ مليون دولار. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى المزيد من الدعم.

ولكن المجتمع الدولي يقر أيضا ويرحب بالتقدم المحرز في عملية التعافي في هايتي. فمذ وقوع الزلزال في عام ٢٠١٠، تم إزالة أكثر من ١٠ ملايين متر مكعب من الحطام، وانخفض عدد الأشخاص المشردين داخليا بأكثر من ٧٥ في المائة. والآن وبعد مرور ثلاث سنوات على الزلزال المدمر، لا يزال وجود

والحكم الديمقراطي وشرعية الدولة، وسيادة القانون، فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان.

ونود هذا العام مرة أخرى أن نثني على البعثة لجهودها الرامية إلى تحسين الحالة الأمنية في هايتي، ولعملها على كفاءة تجهيز المؤسسات الأمنية في هايتي تجهيزا جيدا، حتى تتمكن من الاضطلاع بدور أكبر في الدفاع عن حرية شعب هايتي وأمنه. وفي ذلك الصدد، يجب أن تواصل الجهود، في رأينا، بجدية التركيز على قدرة الشرطة الوطنية الهايتية باعتبارها القوة الأمنية الرئيسية في هايتي. ويسرنا اعتماد الحكومة الحالية خططها الجديدة لتطوير الشرطة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. ونحث السلطات الهايتية على بذل كل الجهود اللازمة لتنفيذها، ونحن ندعمها ونقف معها. (تكلم بالفرنسية)

وأكدت حكومة هايتي مرارا وتكرارا أن أبواب هايتي مفتوحة أمام الأعمال التجارية. وترحب كندا بهذه الروح وتشدد على أن تحقيق ذلك القصد والتوصل إلى نتائج ملموسة سيتطلبان اتخاذ سلسلة من الإجراءات. وبغية جعل هذا الانفتاح أمام الأعمال التجارية واضحا للمجتمع الدولي، هناك حاجة إلى إرادة سياسية ثابتة لإرساء سيادة قانون حقيقية في هايتي. كما ستساعد الإجراءات المؤدية إلى تحقيق المزيد من المكاسب في التنمية الاقتصادية في توفير الأساس للنمو في المستقبل. ولن يسهم تعزيز سيادة القانون في زيادة ثقة المستثمر فحسب، بل أيضا في قدرة أرباب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في هايتي على تحقيق النجاح.

ينبغي أن يكرس قادة هايتي أنفسهم لتنفيذ الإصلاحات التي وعدوا بتحقيقها. ويتوقع سكان هايتي حكومة تحترم فيظللها المصلحة العامة، وتنتشر من خلالها سيادة القانون، وتخضع حقوق الإنسان فيها للحماية، وينمو الاقتصاد من خلالها بصورة أقوى وتمتع التنمية بالاستدامة. ولا يتوقع شعب هايتي وشركاه في كندا أقل من ذلك.

الضوء، والتعرف على صورة متعمقة للأدوار المتغيرة للوحدات الهندسية، وكذلك تحديد الفرص والتحديات المستقبلية.

وتعتزم اليابان، حتى بعد انسحاب وحدة الهندسة التابعة لها، مواصلة دعم هايتي. وستواصل حكومة اليابان تقديم الدعم إلى هايتي لإعادتها إلى سابق عهدها وإرساء الخدمات الاجتماعية الأساسية بها، لا سيما في مجالات الصحة والنظافة الصحية والتعليم. وقررت اليابان مؤخرا تقديم ٥,٧ من ملايين الدولارات في شكل مساعدات غذائية و ١,٦ مليون دولار في مجال المساعدة في بناء القدرات إلى حكومة هايتي.

وكما يعلم المجلس، فقد مر عامان منذ ضرب اليابان الزلزال الكبير الذي وقع في شرق اليابان العظيم في آذار/مارس ٢٠١١. ونشعر ببالغ الامتنان على ما أبداه شعب هايتي من تضامن مع شعب اليابان. وأنا على ثقة أن كلا من هايتي واليابان، وذلك بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، ستتمكنان من التغلب على الصعوبات بينما نعمل معا من أجل مستقبل أكثر إشراقا.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

**السيد ثورنبري (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أبدأ بالترحيب بمبادرة رئاسة المجلس ب بالدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في هايتي.

نرحب أيضا بوجود نائب الممثل الخاص للأمين العام لهايتي السيد نايجل فيشر، ونشكره على عرضه لتقرير الأمين العام عن الحالة في هايتي (S/2013/139).

تود بيرو أن تواصل التعاون من أجل إحلال الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة وبناء المؤسسات في هايتي. لذلك شارك بلدي بهمة ومنذ عام ٢٠٠٤ في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وذلك بوحدة عسكرية بلغ عدد أفرادها ٣٦٦ من الضباط والجنود المنخرطين في صفوف عموم

البعثة يعد ضروريا للغاية وهاما، ولكن احتياجات الشعب الهايتي تبدلت وتحولت. وحققت هايتي تقدما ملحوظا منذ أن تعهدت اليابان بمبلغ ١٠٠ مليون دولار في مجال الإغاثة في حالات الطوارئ وإعادة الإعمار في عام ٢٠١٠. ودفعت اليابان بالفعل مبلغا يتجاوز ما تعهدت به في الأصل.

وقررت اليابان، تقديرا لهذا التحول على أرض الواقع، في تموز/يوليه ٢٠١٢ إنهاء عمليات وحدة الهندسة التابعة لقوات الدفاع الذاتي البرية التابعة لليابان في هايتي، وانسحبت الوحدة من هايتي في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويبلغ إجمالي عدد الأفراد الذين خدموا في الوحدة اليابانية منذ بدايتها حوالي ٢٢٠٠ فرد.

وحققت الوحدة إسهامات في إعاش هايتي من خلال مختلف الجهود، بما في ذلك إزالة الأنقاض، وتفكيك المباني المتضررة، وإصلاح المرافق في مخيمات المشردين داخليا، وإصلاح الطرق، وتشديد دور الأيتام، وتوزيع المياه استجابة لانتشار الكوليرا. كما أسهمت الوحدة في تنمية الموارد البشرية في هايتي من خلال تبادل الخبرات بشأن معدات الهندسة المدنية. كما تم التبرع بتلك المعدات في النهاية إلى حكومة هايتي.

وتمكنت الوحدة الهندسية التابعة لقوات الدفاع الذاتي من الحصول على قدر كبير من الخبرة في البعثة. وفي ذلك السياق، نود مشارطكم تلك الخبرة هنا، في نيويورك، في حلقة دراسية اليوم. تبدأ الساعة ٣٠:١٤، وستستضيف البعثة الدائمة لليابان، إلى جانب البعثة الدائمة للبرازيل، حلقة دراسية في الجمعية اليابانية تركز على الأدوار المتطورة لوحدات الهندسة العسكرية في بعثات حفظ السلام. ويمكن أن تطلع وحدات الهندسة بدور تمكيني حاسم في البعثات المتعددة الأبعاد بوصفها بانية سلام في المراحل المبكرة. وستهدف حلقتنا الدراسية إلى إلقاء

القدرة على الحكم في البلاد في الأجل الطويل. وفي ذلك الصدد، فإن وفدي إذ يعترف بالمجموعات الديمقراطية لدى شعب هايتي، يهيب بجميع القوى السياسية في هايتي التوصل إلى الاتفاقات اللازمة لإرساء الركائز للمؤسسات الأساسية لتعزيز الديمقراطية في هايتي. لذلك نأمل في إنشاء المجلس الانتخالي الدائم في وقت مبكر، الهيئة المسؤولة عن ضمان إجراء انتخابات شفافة وديمقراطية وموثوقة، وفي الوقت نفسه تبرز الدعم الهام الذي تقدمه البعثة في مجال المساعدة الانتخابية.

إن التقدم الذي سجلته البعثة في السنوات الأخيرة في تحقيق الاستقرار في هايتي يمكننا من التطلع بتفاؤل إلى المستقبل. لذلك نعتقد أن الوقت قد حان للبدء بعملية انتقال تدريجية ومنظمة للمرحلة الثانية من تعاون منظومة الأمم المتحدة من أجل هايتي. وفي ذلك الصدد، نرحب بالخطة التي وضعها الأمين العام لإعادة تشكيل البعثة وتوحيدها لتعزيز المنجزات التي تحققت ووضع الأسس لبرامج إنمائية في الأجل الطويل.

وفي ذلك الصدد، نعتقد ببيرو أن من المهم للأهداف الجوهرية المحددة في النسخة المقتضبة من خطة تركيز الأنشطة الواردة في مرفق تقرير الأمان العام أن تتضمن معايير ومؤشرات محددات قادرة على قياس التقدم الذي تحرزه الحكومة الهايتية في مجالات حاسمة لتعزيز المؤسسات والديمقراطية في البلاد.

أود أيضا أن أقر بالتقدم المحرز في إضفاء الطابع المؤسسي والاحترافي على الشرطة الوطنية الهايتية وتعزيزها، إذ أنها تؤدي دورا رئيسيا في حماية مواطنيها وضمان السلامة لهم كما يتجلى ذلك في الانتقال الأخير للمهام الأمنية إلى الشرطة في أربع مناطق في هايتي. وفي ذلك الصدد، نرحب باعتماد الخطة الإنمائية الخمسية للشرطة الوطنية الهايتية للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦، والتي ستزود في المستقبل الشرطة الهايتية بالموظفين اللازمين للحفاظ على النظام والأمن العام في جميع أرجاء

الموظفين العاملين في البعثة. وبصورة مماثلة، فإن بيرو عضو في مجموعة أصدقاء هايتي، وفي الفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجموعة أصدقاء هايتي في منظمة الدول الأمريكية، وفي آلية التنسيق السياسي لأمريكا اللاتينية المعنية بهايتي.

إن بيرو مقتنعة بأنه لا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة من دون وجود مؤسسات قوية تعمل على تعزيز واستدامة تلك التنمية. ونؤكد من جديد صلاحية مبدأ الملكية الوطنية، حيث يجب على حكومة هايتي نفسها أن تتولى قيادة العملية لتوطيد أركان مؤسساتها الوطنية وتعزيز سيادة القانون، وترسيخ دعائم الديمقراطية وبناء القدرات. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن عمل بعثة الأمم المتحدة في هايتي لا يزال جوهريا لتزويد السلطات الهايتية بالأمن وتقديم الدعم اللازم لها لتيسير تلك العملية، وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية التي وضعتها.

في ذلك السياق، يود وفدي أن يسترعي انتباه مجلس الأمن إلى جانبين من جوانب تقرير الأمين العام تعتبرهما بيرو على قدر كبير من الأهمية. الأول، ضرورة الاستمرار في تقديم الدعم للسلطات الهايتية في إقامة وتعزيز مؤسسات عامة قوية تمكن من التصدي بفعالية للمشاكل التي تواجه البلد. والجانب الثاني، خطة إعادة تشكيل البعثة وتعزيزها بناء على الظروف الراهنة في هايتي وعلى أساس احتياجات شعب هايتي.

كما ذكر بعض المتكلمين الذين سبقوني، خاصة ممثل أوروغواي الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، والذي تؤيد بيرو بيانه، فإننا نقر بأن عمل البعثة في ضمان تحقيق الاستقرار والأمن في هايتي ما برح عملا جوهريا لتحقيق تقدم هام في تعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون في هايتي. ومهما يكن من أمر، ندرك أيضا أن الاستقرار الذي تحقق يوفر فرصة ينبغي اغتنامها لإبرام اتفاق سياسي يكفل

أثار العديد من المتكلمين موضوع هشاشة الحالة السياسية الراهنة في هايتي وركز العديد على أهمية المضي قدما في جميع القطاعات بشأن مضاعفة الجهود وتعزيز الحوار البناء، انطلاقا من الروح التوفيقية. وتكلم العديد من الممثلين عن الحوار السياسي الشامل بوصفه الطريق المفضي إلى تمكين القادة في هايتي من التركيز بصورة متزايدة على الإصلاحات المؤسسية الأخرى اللازمة، وخاصة في مجال سيادة القانون وتمكينهم من مواجهة التحديات الهامة المتمثلة ليس فقط في زيادة أعداد الشرطة، بل أيضا في احترافيتهم وتواجههم في جميع أرجاء البلاد.

أعتقد أن التشديد الذي وضعه العديد من المتكلمين عن التنمية والاعتبارات الإنسانية تذكير هام جدا أيضا مفاده أنه مهما يحصل على الصعيدين السياسي والمؤسسي فالغاية من قضايا الأمن وسيادة القانون هي تهيئة الظروف اللازمة ليس فقط للاستثمار، بل أيضا لكي يرى الناس العاديون من أبناء هايتي تغيرات في حياتهم وتحسين الأمن واحترام حقوق الإنسان والمقدرة على كسب قوتهم.

لذلك أشكر العديد من المتكلمين على تشديدهم على استمرار التحديات الإنسانية التي تواجه هايتي والصعوبة بوجه الخصوص في الاستبعاد القائم على نوع الجنس ومساءلة العنف القائم على نوع الجنس.

بالإضافة إلى الهشاشة السياسية فيما يتعلق بمسألة الشرطة، ما من شك في أننا نشهد زيادة في الاحترافية. وفي الواقع، كانت عملية التجنيد بطيئة في العام الماضي، إذ هبطت إلى دون مستويات عام ٢٠١١. بيد أنني أود أن أؤكد أنه بفضل التدريب الجديد الذي سوف نبدأ به في نيسان/إبريل نتوقع أن يكون لدينا ١٥٠ من أفراد الشرطة المستجدين للتدريب. وبالتالي، فإننا نرى عملية الاستقدام وقد بدأت تنشط.

البلاد وتوفر هيكلًا مؤسسيًا قويا بهدف تعزيز سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

من الواضح أن تعاون منظومة الأمم المتحدة مع هايتي لا يقتصر على الدعم القيم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في هايتي. ومن هنا، يقتضي الأمر حتى تنسيقا أوسع وأفضل بين البعثة وسائر وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة في الميدان. أخيرا، يؤيد وفدي الرأي القائل بأن المنجزات الكبيرة التي تحققت حتى الآن ينبغي أن لا تحملنا على الاعتقاد الزائف بأن مهمة الأمم المتحدة في هايتي قد اكتملت أو أنها توشك على الانتهاء. لذلك نهب بالدول الأعضاء في المنظمة وفي المجتمع الدولي بأسره مواصلة دعمها لهايتي والتركيز على ثلاثة مجالات لها تأثير مباشر على العملية الجارية والمتمثلة في الانتعاش وإعادة الإعمار في ذلك البلد، أي القدرة على الحكم والأمن والتنمية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن للسيد فيشر للرد على التعليقات والأسئلة التي طُرحت.

السيد فيشر (تكلم بالإنكليزية): سأكون موجزا في كلمتي. أود أن أشكر الأعضاء والمتكلمين الآخرين على تعليقاتهم وأسئلتهم وعلى دعمهم، خاصة فيما يتعلق بخطة تركيز الأنشطة.

سوف أبرز بضع نقاط تتعلق بالانتخابات. كما ذكر العديد من الممثلين، وكما قلت أنا نفسي، فقد أصبحت الانتخابات رمزا أو وسيلة اختبار للتقدم على عدد من الجهات في هايتي. إننا نحتاج إلى مجلس انتخابي. ونتوق إلى تشكيله المبكر. ولكن بالطبع، تلك هي الخطوة الأولى في وضع خطة للانتخابات التي قال العديد عنها بأنها ينبغي أن تكون انتخابات حرة ونزيهة وموثوقة وينبغي أن تُعقد هذا العام. بالتأكيد سوف أنقل تلك الرسالة إلى نظرائي عند عودتي.

ما اتفقنا عليه أيضا مع الدول الأعضاء والأطراف الأخرى المساهمة في البعثة والتي تقوم بدور في مستقبلنا وتهتم به. وقال العديد من الممثلين إن هذه خطة طموحة، ولكن الخطة، وكما قلت، تم الاتفاق عليها مع الحكومة وسيجري استعراضها على أساس منتظم مع الحكومة وعرضها على المجلس مرة أخرى بطبيعة الحال. وإني أتطلع إلى تقديم تقارير إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز مستقبلا على صعيد خطة تركيز الأنشطة التي تمثل حقا وبصورة أساسية خريطة الطريق التي نهندي بها في مرافقة هايتي في مسيرتها نحو الملكية الوطنية الكاملة والإدارة الوطنية الكاملة لشؤونها الخاصة.

**الرئيس** (تكلم بالروسية): بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣|٠٠.

ومازلنا نواجه تحديات في ضمان الفحص السريع لسجلات طلاب الشرطة وعملية المراجعة الطبية، ولكن هناك تحركا إلى الأمام. ونحن ندرس هيكلنا الداخلي للتأكد من وجود المزيغ السليم من الموظفين الفنيين القادرين على التركيز على تدريب ومتابعة عناصر الشرطة. ولا يقتصر ذلك على التدريب الأولي، بل يشمل التدريب على سبيل المتابعة عند خروجهم من بور - أو - برانس. ويوجد معظم ضباط الشرطة، بنسبة تتراوح بين ٧٠ و ٧٥ في المائة، في بور - أو - برانس. ومن الضروري أن نرى زيادة في توزيعهم ووجودهم في جميع أنحاء البلد.

كما علق الكثير من الممثلين على الولاية وخطة تركيز الأنشطة. وقد ذكرنا أحدهم بضرورة أن تُسير الولاية الميزانية. وأريد فحسب إبلاغ المجلس بأن البعثة ستجري استعراضا تشاوريا على أرض الواقع لاختبار الافتراضات والتقديرات في خطة تركيز الأنشطة. وسيتم ذلك، بالطبع، بالتعاون مع الحكومة التي اتفقنا معها على إنشاء فريق عامل مستمر، وهو